المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (67) أغسطس 2025
Volume (67) August 2025
IJOHSS

الأمن السياسي في الضفة الغربية وقطاع غزة (دراسة استكشافية في محدداته وسبل تحقيقه)

د. ياسر أبو حامد
محاضر العلوم الأمنية في جامعة الاستقلال
البريد الالكتروني: yaser15hamed@gmail.com

الملخص

هدفت الدراسة إلى استكشاف محددات الأمن السياسي في الضفة الغربية وقطاع غزة وسبل حمايته في ظل حالة تتداخل فيها عوامل التأثير على الأمن الساسي بين سياسات الاحتلال الإسرائيلي وإجراءاته والانقسام السياسي، واستندت الدراسة إلى استخدام المنهج الوصفي التحليلي، بالإضافة إلى أداة تحليل المضمون ببعديه الكمي والكيفي، للكشف عن الانتهاكات ودلالاتها ذات العلاقة بمقومات الأمن السياسي في الضفة الغربية وقطاع غزة المضمنة في تقارير الهيئة المستقلة لحقوق الانسان 2023 - 2020 بهدف تحليل العوامل التي تقوّضه، وخلصت الدراسة إلى أن سياسات الاحتلال الإسرائيلي وإجراءاته تمثل تهديداً حقيقياً للأمن السياسي في الضفة الغربية وقطاع غزة، بالإضافة إلى الانقسام الذي يعد محدداً للأمن السياسي اللذين أثرى سلباً على المشاركة السياسية وتجلياتها، وعلى ممارسة الحقوق السياسية وبالتالي قوضا الأمن السياسي، وأوصت الدراسة بضرورة التصدي لسياسات الاحتلال وإجراءاته عبر الآليات السياسية والقانونية والدبلوماسية، ومن جانب آخر إنهاء الانقسام السياسي، وتعزيز الوحدة الوطنية، وضمان مشاركة سياسية تقود إلى احترام الحقوق السياسية، باعتبارها متطلب مسبق لحماية وتحقيق الأمن السياسي في الضفة الغربية وقطاع غزة.

الكلمات المفتاحية: الأمن السياسي، الضفة الغربية، قطاع غزة، دراسة استكشافية.

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.67.2025.847

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (67) أغسطس 2025
Volume (67) August 2025
IJOHSS

Political Security in the West Bank and Gaza Strip (An Exploratory Study of Its Determinants and Means of Achieving It)

Dr. Yasser Abu Hamed
Lecturer in Security Sciences at Al-Istiqlal University
Email: Dr. Yasser Abu Hamed

ABSTRACT

The study aimed to explore the determinants of political security in the West Bank and Gaza Strip and ways to protect it in light of a situation in which the factors influencing overlap between the policies and procedures of the occupation and the political division. The study relied on the using of the analytical descriptive approach, in addition to the content analysis tool with quantitative and qualitative dimensions, to reveal the violations and their implications related to the components of political security in the West Bank and Gaza Strip included in the reports of the Independent Commission for Human Rights 2020-2023, with the aim of analyzing the factors that undermine it. The study concluded that the policies and measures of the occupation represent a real threat to political security in the West Bank and Gaza Strip, in addition to the division that is a determinant of political security, which has negatively affected political participation and its manifestations, and the exercise of political rights, thus undermining political security. The study recommended the need to confront the occupation's policies and measures through political, legal, and diplomatic mechanisms. It also recommended ending the political divide, strengthening national unity, and ensuring political participation that leads to respect for political rights, as a prerequisite for protecting and achieving political security in the West Bank and Gaza Strip.

Keywords: Political security, West Bank, Gaza Strip, exploratory study.

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.67.2025.847

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (67) أغسطس 2025
Volume (67) August 2025
IJOHSS

مقدمة:

يُعد الأمن السياسي أحد أبعاد الأمن الإنساني، ويُعنى بشكل مباشر في المشاركة السياسية وأنماطها، وممارسة الحقوق السياسية للأفراد كحق حرية الرأي والتعبير، والتجمع السلمي، وانشاء الجمعيات والانضمام إلى الفصائل السياسية والترشح والانتخاب، وفي الحالة الفلسطينية، فإن الأمن السياسي يخضع لمؤثرات عديدة، نظرًا لتعقيدات الحالة الفلسطينية التي تأنُ تحت وطأة ضغط سياسات الاحتلال الإسرائيلي وإجراءاته منذ بداية الاحتلال في 4 حزيران عام 1967، الذي لم ينفك عن ممارسة الانتهاكات التي من شأنها أن تقوض الأمن السياسي في الضفة الغربية وقطاع غزة، فضلاً عن الانقسام السياسي منذ عام 2007. أن المشهد الذي يعيشه الفلسطينيون في الضفة الغربية وقطاع غزة، أوجد ضعفاً في الاستقرار السياسي ما قاد إلى تقييد المشاركة السياسية، فضلًا عن تغول الاحتلال الإسرائيلي عبر سياساته غير المسبوقة بدعمة للاستيطان في الضفة الغربية في محاولة لإنهاء فكرة اقامة دولة فلسطينية مستقلة قادرة على الحياة وهجمته العسكرية في حربه المستمرة على قطاع غزة منذ 7/10/2023 والمستمرة للآن، وإجراءاته الممنهجة المستمرة التي تستهدف النشطاء السياسيين وقادة العمل الوطني عبر تنفيذ اجتياحات متتالية ومستمرة للمدن والبلدات الفلسطينية، منفذاً اعدامات ميدانية للنشطاء السياسيين، وحملات من الاعتقالات، وتعذيب المعتقلين الذي وصل إلى حد الموت في حالات كثير وموثقه لدى المؤسسات الحقوقية المحلية والدولية. وعليه تأتي هذه الدراسة الاستكشافية بهدف تحليل واقع الأمن السياسي للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، واستكشاف محددات الأمن السياسي، وتقديم مقترحات عملية لتحقيقه وحمايته. وفي ضوء ذلك قسمت الدراسة إلى أربعة مباحث، فيتناول المبحث الأول، خلفية الدراسة وإشكاليتها وأهدافها وأهميتها ومنهجيتها والدراسات السابقة وموقع الدراسة الراهنة من الدراسات السابقة، أما المبحث الثاني يتناول الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة، ويتناول المبحث الثالث محددات الأمن السياسي في الضفة الغربية وقطاع غزة من منظور المشاركة السياسية في ضوء تحليل محتوى تقارير الهيئة المستقلة لحقوق الانسان 2020-2023، وأخيراً يتناول المبحث الرابع سبل تحقيق الأمن السياسي في الضفة الغربية وقطاع غزة. وصولاً إلى النتائج والتوصيات والخاتمة.

المبحث الأول
خلفية الدراسة وإشكاليتها وأسئلتها وأهدافها وأهميتها ومنهجيتها

1. تمهيد: يتضمن المبحث الأول عرضاً لخلفية الدراسة وإشكاليتها وأهدافها وأهميتها ومنهجيتها ومراجعة أدبيات سابقة، وموقع الدراسة من الدراسات السابقة؛ وذلك على النحو الاتي:

1 , 1. خلفية الدراسة: إن الهدف السادس عشر للتنمية المستدامة يشير إلى تحقيق الحكم الفعال المستند إلى سيادة القانون كما أن الأمن السياسي يُعد بعداً مشار إليه ضمناً في تقرير التنمية البشرية لعام 1994 (UNDP (1994). Human development report))، الذي يدعو إلى انتهاج سياسات وازنه من قبل الحكومات تجاه مواطنيها تضمن تحقيق السلام والاستقرار ، كما أن الهدف 16 من الأهداف العالمية للتنمية المستدامة ينص على " إقامة مجتمعات مسالمة لا تهميش فيها لأحد، وإتاحة أمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة، وينبغي أن يتحرر الناس في كل مكان من الخوف ومن جميع أشكال العنف وأن يشعروا بالأمان طوال حياتهم مهما كان عقيدتهم ودينهم" https://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/peace-justice/، فبينما تعيش مناطق عدة من العالم بحالة من الاستقرار والازدهار والأمن، تعاني مناطق أخرى من النزاع وعدم الاستقرار، وفلسطين منها إذ تعيش منذ عقود في ظل عوامل تهدد الأمن السياسي، فالمستوى المرتفع من النزاع المسلح وانعدام الأمن ترك آثاراً على أبعاد الأمن الإنساني للفلسطينيين وأهمها الأمن السياسي، وغالباً أن ضعف الأمن السياسي سوف يؤدي انتهاكات مستمرة يمكن أن ترثها الأجيال المتعاقبة، كما أن انتهاك الحقوق السياسية والتعذيب والاغتيالات تزداد في ظل غياب سيادة القانون، وهذا ما يشكل خطراً حقيقياً على المجتمع، ما دفع الباحث إلى دراسة الأمن السياسي في الضفة الغربية وقطاع غزة بغية استكشاف محدداته وسبل حمايته.

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.67.2025.847

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (67) أغسطس 2025
Volume (67) August 2025
IJOHSS

1,2. مشكلة الدراسة: يُعتبر الأمن السياسي من الأبعاد الرئيسية لمفهوم الأمن الإنساني الذي يسهم بشكل مباشر في إرساء أسس الاستقرار ويساعد بشكل فاعل في تحقيق الأبعاد الأخرى للأمن الإنساني في المجتمع، بالرغم من أن واقع الأمن السياسي في الضفة الغربية وقطاع غزة تؤثر فيه عوامل تجعل من تحقيق الاستقرار السياسي في المجتمع عملية معقده، إلا أنه توجد في المجتمع مؤسسات تنشط من أجل تحقيق مستوى مقبول من الأمن السياسي كالهيئة المستقلة لحقوق الانسان التي ترصد في تقاريرها الانتهاكات لحقوق الانسان، وتشير إلى تراجع بمستوى الأمن السياسي، من هنا تتجلى الحاجة إلى دراسة واقع الأمن السياسي في الضفة الغربية وقطاع غزة، واستكشاف محدداته وسبل حمايته، ويمكن تبويب المشكلة البحثية في التساؤل الرئيسي الآتي: ما هي آفاق واقع الأمن السياسي في الضفة الغربية وقطاع غزة؟ وينبثق عن التساؤل الرئيسي الأسئلة الفرعية الآتية:

1 . ما هي محددات الأمن السياسي في الضفة الغربية وقطاع غزة؟
2. ما هي سبل حماية الأمن السياسي في الضفة الغربية وقطاع غزة؟

وفقاً لهذه الأسئلة يمكن تقسيم الدراسة إلى الاقسام الآتية:

1.مفهوم الآمن السياسي
2. مقومات الأمن السياسي
3. محددات الأمن السياسي في الضفة الغربية وقطاع غزة.
4. سبل حماية الأمن السياسي في الضفة الغربية وقطاع غزة.
5. نتائج، توصيات، خاتمة

1,3. منهجية الدراسة: تستخدم الدراسة الآتي:

1. المنهج الوصفي التحليلي، الذي يعتمد الاستقصاء عن الوقائع ووصفها وتفسيرها، حيث تم وصف فكرة الأمن السياسي المستند إلى المشارك السياسية كأهم ركيزة يقوم عليها التي ينبثق عنها مجموعة أبعاد وتحليل العلاقة بينها. للمساعد في استقامة استخدام أداة تحليل المحتوى
2. أداة تحليل المضمون ببعديها الكمي والكيفي، للكشف عن الانتهاكات ذات العلاقة بمقومات الأمن السياسي في الضفة الغربية وقطاع غزة المضمنة في تقارير الهيئة المستقلة لحقوق الانسان 2023 - 2020، وتم اختيار التقارير باعتبارها تتضمن دلالات ذات علاقة مباشرة بمقومات الأمن السياسي ضمناً، ووفق التعريف الاجرائي للأمن السياسي الذي اعتمدته الدراسة، ولكونها أيضاً على درجة عالية من المصداقية من وجهة نظر الباحث، كما أن فترة 2020-2023 زاخرة بالأحداث ويمكن اعتبارها فتره مثالية للدراسة تقدم دلالات تعكس حقيقة الأحداث والتطورات التي من شأنها أن تساعد في الإجابة عن أسئلة الدراسة، وتحقيق أهدافها، علماً أن تقرير 2024 لم يصدر عن الهيئة بعد، إنما صدر التقرير الشهري للانتهاكات خلال شهر كانون الأول من عام 2024، فلم يتضمن البيانات التي تفيد الدراسة. كما أن الدراسة استندت إلى استخدام أداة تحليل المضمون وفقاً يشمل محاور كبرى ينبثق عنها أبعاد صغرى ذات علاقة مباشرة بموضوع الدراسة، وهذا عملياً مما استندت إليه أعمال ندوة التعليم والتنشئة السياسية في مصر خلال الفترة 17-16/ 12/ 1993. (هلال علي الدين، 9-10: 1993)

1,4. أهمية الدراسة

1.تناولها موضوعاً هاماً أرق الفلسطينيين واتعبهم منذ عقود، وما زالوا حتى اللحظة يتكبدون أغلى الأثمان، وترتكب بحقهم أشد الانتهاكات التي يرصدها العالم أجمع.
2. تسهم الدراسة في تقديم رؤية مستندة لأدبيات نظرية تتناول مفهوم الأمن السياسي منظور معاصر باعتباره حقلاً قيد التبلور في الدراسات الأمنية والأكاديمية.
3. تسهم الدراسة في بناء منظور معرفي يتجاوز الرؤية التقليدية للأمن في بلدان من العالم المتهمة وفق التقارير الدولية في الاستبداد والظلم والقمع لشعوبها بحجة الحفاظ على الأمن والتي ما زال بعضها يأن تحت وطأة الفقر والبطالة وغياب للمشاركة السياسية وانتهاك للحقوق السياسية والحريات العامة تحت شعار الأمن الداخلي والوطني.
4. تستند الدراسة إلى رؤية معاصرة للأمن السياسي منبثقة عن تقرير التنمية البشرية للعام 1994، وأهداف الخطة الأممية للتنمية المستدامة التي تنظر إلى عالم يخلو من التهديدات والأخطار المحدقة في البشر.

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.67.2025.847

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (67) أغسطس 2025
Volume (67) August 2025
IJOHSS

1,6. دراسات سابقة

1. تناولت دراسة سالم (2025) آثار الانقسام السياسي وتداعياته على الأوضاع السياسية والأمنية في ليبيا، حيث أن ليبيا تعيش منذ 10 سنوات بحالة من الازمات التي حالت دون تحقيق الاستقرار السياسي، ولن تنجح في تجاوز الانقسام السياسي الذي ألقى بضلاله السلبية على الأوضاع كافة في الدولة الليبية ما يهدد وجودها، وهدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على أسباب وتداعيات الانقسام السياسي على الأمن والاقتصاد والسياسية، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي ومنهج دراسة الحالة، وخلصت إلى أن الانقسام ترك آثاراً وتداعيات طالت الأوضاع كافة في الدولة الليبية وساهمت في تعميق الأزمة، وقدمت توصيات أهمها اكمال عملية التحول ضمن اطار زمني محدد، وتوحيد المؤسسات، وانهاء حالة الفلتان الأمني.

2. كما تناولت دراسة رحال (2024)، ناقشت مدى تأثير الانقسام السياسي والاستقطاب الجماعي في قدرة الشباب على التغيير في المجتمع الفلسطيني، وركزت على الانقسامات السياسية والاجتماعية التي تحول دون مشاركة الشباب في عملية التغيير سواء كان هذا التغيير اجتماعي أو سياسي، وتسليط الضوء على المعيقات الاسباب التي تحول دون مشاركة الشباب في عملية التغير السياسي، بينت الدراسة أن هناك دور كبير للانقسام السياسي في التأثير السلبي على دور الشباب في عملية التغيير، وخلص الدراسة إلى نتائج أهمها أن الشارع الفلسطيني يفتقر إلى شباب أصحاب حضور مؤثر يمكن لهم أن يشكلوا نماذج لأقرانهم، وعدم توفر إرادة سياسية لإحداث اصلاح سياسي حقيقي في النظام السياسي الفلسطيني.

3. أما دراسة نجيدة (2023)، تناولت الأبعاد الجديدة لمفهوم الأمن، ونحت بتجاه التأصيل النظري وتحولات مفهوم الأمن، وتحليل المقومات الجيوبولوتيكية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمفهوم، مستعرضة بالتحليل سياسات ومستويات وأعاد الأمن الإنساني ، كما تناولت أهم مدرس الأمن كالمدرسة الاستراتيجية والمعاصرة التنموية، وتطور الدراسات الأمنية بالاستناد إلى مدرسة كوبنهاجن، وخلص إلى نتائج أهمها أن الأمن يتشكل من أبعاد ثلاث، التواز، والرفاه، والقدرات الاستراتيجية للدولة ارتباطاً بمفهوم الأمن القومي الاستراتيجي، وفي طابعه القومي يعتمد على البيئة الدولية للأمن

3. كما تناولت الدراسة خلف الله (2023)، أثر التطبيع العربي على السياسية الخارجية الفلسطينية في ظل الانقسام السياسي الفلسطيني، واستخدمت الدراسة المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي، بالإضافة الى نظرية صنع القرار والذي بدورها تفسر عملية صناعة القرار وتنفيذه ومتابعته ضمن الدوائر الرسمية، وخلصت الدراسة الى عدّة نتائج أهمها أن التطبيع أضعف الموقف السياسي الفلسطيني، وأوصت بضرورة تطوير استراتيجية موحدة مع فلسطين، لمواجهة التطبيع مع اسرائيل ومنعه من العدوان على الفلسطينيين.

4. وتناولت دراسة الجبور (2020)، تأثير الانقسام السياسي على بنية المجتمع الفلسطيني في قطاع غزة، على البنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وخلص الدراسة إلى نتيجة أن الانقسام اثر على بنية المجتمع الفلسطيني في قطاع غزة، وشكل نكبه جديدة حلت في الفلسطينيين تاركاً أثراً على العلاقات العربية والدولية، وانتهاكات للحريات الديمقراطية داخل النظام السياسي، وأضر في البنية التحتية وارتفاع في معدلات البطالة والفقر وانتشار الآفات الاجتماعية التي اثرت على النسيج الاجتماعي.

5. أما دراسة مشري (2019)، تناولت الأمن السياسي ودوره في مواجهة تحديات الصراع وبناء السلام، وتناولت النطاق النظري والمعرفي للأمن السياسي والسلام، والقضايا والاشكاليات التي تواجه الأمن السياسي في عملية بناء السلام، ومنها دبلوماسية التغيير والتحول، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، كما هدفت الدراسة إلى محاولة اعتماد نهج جديد لحل الازمات التي تفضي إلى حل الصراع والعنف، ومحاولة تحقيق الأمن السياسي للإنسان باعتباره عضواً منتجاً للسلام في العالم، والضغط على الدول من قبل المواطنين والفواعل الأخرى من أجل فرض الالتزام بتطبيق نهج الأمن السياسي في القوانين والسياسات الدولية، وخلصت إلى أن التنظير للأمن السياسي يضع الأمم المتحدة والشعوب على طريق السلام، وأنه يرتبط في بالأبعاد الأمنية المشتركة لجميع الدول ولمواطنيها، ويمكن للدول بأن تتفادى الازمات والصراع من خلال التركيز على الأمن السياسي، وأوصت بأن يتم تطبيق فكرة الأمن السياسي قانونياً وواقعياً كبديل للأسس السابقة التي تقوم عليها الدولة، ليسهم ذلك في جعل الانسان الأساس في الحكم لجعله انسانا منتجاً وفعالاً.

1,7. موقع الدراسة من الدراسات السابقة، كل الدراسات السابقة تناولت آثار الانقسام السياسي وتداعيات على قضايا ذات الصلة المجتمع والدولة، باستثناء دراسة مشري (2019) الأمن السياسي ودوره في مواجهة تحديات

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.67.2025.847

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (67) أغسطس 2025
Volume (67) August 2025
IJOHSS

الصراع وبناء السلام، وعرضت النطاق النظري والمعرفي للأمن السياسي والسلام، والقضايا والاشكاليات التي تواجه الأمن السياسي في عملية بناء السلام من منظور عالمي، وهذا جهد علمي يسهم في التأصيل النظري لمفهوم الأمن السياسي، ولم تتناول أي من الدراسات سواء المذكورة أعلاه وخلافه من الدراسات حالة الأمن السياسي في الأراضي الفلسطينية المحتلة 1967 التي تعيش حالة تتداخل فيها مجموعة من العوامل المؤثرة على واقع الأمن السياسي، إذ يواجه صعوبات جمه لاسيما في مجال المشاركة السياسية وما ينبثق عنها من حقوق سياسية مقيدة، إنما تناولت الانقسام السياسي بفعل تدهور الأوضاع الداخلية كدراسة سالم (2025) حول آثار الانقسام السياسي وتداعياته على الأوضاع السياسية والأمنية في ليبيا، دراسة رحال (2024) حول مدى تأثير الانقسام السياسي والاستقطاب الجماعي في قدرة الشباب على التغيير في المجتمع الفلسطيني، ودراسة خلف الله (2023) أثر التطبيع العربي على السياسية الخارجية الفلسطينية في ظل الانقسام السياسي، فواقع الأمن السياسي في فلسطين مختلف إلى حد كبير من حيث محدداته المزمنة التي تركت اثر بالغ على بنيته ومكوناته التي طالت بتأثراتها السلبية مجمل النشاط السياسي للفرد، وأصبح في حال ممارسته للنشاط السياسي مهدداً بما يتناقض تماماً مع مقاصد وغايات الأمن السياسي من منظور معاصر، هذا ما يجعل الدراسة متميزة عن الدراسات السابقة.

المبحث الثاني
الإطار النظري

2.تمهيد، يتضمن المبحث الثاني عرضاً لمفاهيم الدراسة وتعريفاتها الإجرائية؛ ذلك على النحو الآتي:

2.1. مفهوم الأمن السياسي، يعتبر الأمن السياسي البعد الرئيسي للأمن الإنساني الذي يقصد به تحرر الانسان من الخوف وبلوغ احتياجاته دون عناء أو تهديد (Bury buzan,141:1998)، مستنداً إلى تجليات سيادة القانون وحفظ النظام دون تمييز، ويعرف قاموس أكسفورد الأمن بشكل عام بأنه " الحالة التي يكون فيها الفرد محمي من الاخطار ويشعر بالأمن والتحرر من الخطر أو غياب التهديد" (نجيدة، 7: 2023)، وهذا التعريف يشير إلى دلالات مفهوم الأمن السياسي الذي يتمركز حول التأكيد على عيش الانسان في مجتمع تُحترم فيه الحقوق الإنسانية خالي من مظاهر العنف المقيد للمشاركة وممارسة الحقوق السياسية (محسن، شلبي، 2013:7)، وأن لا يتعرض للإكراه والعنف، فتحقيق الطمأنينة والاستقرار على المستوى الداخلي والخارجي للمجتمع يتطلب تجسيد الأمن السياسي وتحديداً الصعيد الإنساني منه، كون أن فكرة طرحه والاهتمام به قائمة على أن يعيش الانسان في بيئة مستقرة خالية من التهديدات، فذلك سينعكس بالضرورة على الأمن إيجابياً ويسهم في بناء علاقة قوامها التمكين المتبادل ما بين الدولة والمجتمع؛ بحيث يتكئ المجتمع على الدولة عند الضرورة والعكس كذلك أن تتكئ الدولة عند الضرورة، وأن يتم تجنب الافتراس المتبادل ما بين الدولة والمجتمع فلا يفترس أياً منهما الآخر فبتلك العلاقة يتحقق استقرار الأوطان والمجتمعات، وباعتبار أن للإنسان حقوقاً وعليه التزامات ذات دلالة سياسية وفق انبثاقات المواطنة التي تستدعي مشاركة فاعلة وواعيه في التأثير على سياسات بلده بوعي وإدراك، كون أن ذلك سيسهم في تحقيق الأمن السياسي المستند إلى المواطنة (ميسوم،87 : 2022).
فالحق في الأمن السياسي المنبثق عن المواطنة يتطلب تحقيقه مشاركة فعلية من كل القدرات والطاقات لتنتج معرفه مدركة تمد السلطة برؤى تساعدها في قراءة المشهد السياسي والمجتمعي من زوايا اتجاهات مختلفة، ما يجعل قرارتها تحمل رؤى القدرات والطاقات (سعد الله، 28: 2014)، وهذا ما سيعزز من جانب ثقة الانسان بنفسه، ومن الجانب الآخر الثقة بالسلطة ما يرتد بالشكل الإيجابي على تحقيق الأمن السياسي.
كما أن مفهوم الأمن السياسي ولم يعد يستند إلى المنظور التقليدي للأمن معبراً عن حالة استيقاظ للذهن الانساني ما دفع العديد من المؤسسات الدولية والباحثين (حموم، 70، 2004) إلى دعوة الحكومات بانتهاج سياسات رشيدة تجاه مواطنيها تقود إلى استقرار المجتمع، ما يجعل الانسان يشعر بالأمن عندها يستطع اتخاذ القرار والعمل بموجبة، فضلاً عن طرح آرائه السياسية وقناعاته دون قيود، وهذا ما تناوله سجنيف خاغرام في مقاله حول التغييرات البيئية وتهديداتها للأمن السياسي، فشرعية السلطة السياسية ترتبط بسلوك الانسان ومستوى الرضا الذي تحصل عليه المنبثق عن وعيه وتحديداً حيال ممارسته لحقوقه السياسية التي تضمنها استجابة

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.67.2025.847

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (67) أغسطس 2025
Volume (67) August 2025
IJOHSS

للمشاركة تجلياتها (كريم وبقرار، 1798: 2023)، أما السعي للقمع والتهميش سيقود إلى تنامي الشعور بالاغتراب السياسي ما يجعل الانسان غير مبال بما يحدث حوله، فالأمن من المفهوم الشامل يعني إزاحة الاهتمام من الأمن الوطني إلى أمن الانسان المكفول في أبعاد الأمن الإنساني وأهمها التركيز على رفاهيته الانسان ونوعية الحياة التي يعيشها. (عرفه، 35-34:2019).

ووفقاً لتقرير التنمية البشرية للعام 1994 الذي يشير ضمناً إلى الأمن السياسي يدعو إلى سلامة ورفاه الناس كمقياس للأمن الانساني، فالتهديدات المنتشرة في العديد من مناطق العالم قد تأخذ اشكالاً مختلفة منها العسكري وغيره، كالجريمة والاوبئة والبيئة والصحة والاقتصاد وانتشار الأسلحة (United nation, development program, 22-23:1994)، بدأت الدراسات التي تعنى في القضايا التنموية ذات الطابع الاقتصادي والبيئي والاجتماعي ...الخ تُعنى ببحث عواقبها وتداعياتها الأمنية والسياسية في طريق البحث عن رخاء واستقرار أمثل في العالم، فسوف تتفاقم الإشكاليات إذ لم يتم تناولها بالبحث في محاولة لإيجاد طرق لمعالجتها والحد من آثارها على حياة البشر(Ronald,89:2001)، وعرف Bajpai الأمن الإنساني بأنه" كافة المؤثرات المباشرة وغير المباشرة التي تهدد حياة الأفراد (Bajpai,1:2000)، ومثل ذلك دعوة للبحث عن الآليات التي يمكن أن تسهم في اسعاد ورفاهية الانسان على المستويات كافة والحد من الاخطار التي قد تواجهه، فبدأت الجهود تتوالى نحو التأصيل النظري عبر الدراسات والأبحاث التي تترك أثراً على السياسات والإجراءات الحكومية من دول العالم بغية جعل الافراد يمارسون حقوقهم السياسية والمشاركة بالانتخابات الحرة، وتشكيل الأحزاب والتجمعات من دون خوف أو تهديد، كما أن الأمن السياسي لا يعني فقط الأمن من الخوف من مختلف التهديدات، ويعني ايضاً منع استمرار آثارها (النجار مصلح، 44-45: 2009) .

كما تناولت لجنة الأمن الإنساني عام 2003 الأمن من منظور الأمن السياسي بهدف تمكين الانسان من ممارسة حقوقة المدنية والسياسية، وحماية الانسان من القمع والاضطهاد، وأن يُيَسر شؤونه دون تهديد أو خوف (مشري، 46: 2019).

وفي نفس الاتجاه يقدم الأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي عنان تصوراً للأمن فيرى أنه أبعد من انتفاء العنف المسلح بين الأطراف المتنازعة في العديد من بلدان العالم، وإنما يتضمن توافر بيئة ضامنة لحقوق الانسان والحكم الرشيد والحق في التعليم والصحة (تقرير كوفي عنان: 2000).

وبالرغم من ذلك إلا أن منظمة العفو الدولية ذكرت أن 110 منطقة في العالم ما زالت تشهد قمعاً سياسياً وانتهاكات منظمة لحقوق الانسان (عبد الأمير، 538: 2019). ومازالت في تقاريرها الدورية إلى انتهاكات جسمية لحقوق الانسان في العديد من مناطق، فأشارت في تقرير ابريل – نيسان 2025 إلى " أن العالم يشهد منعطفاً تاريخياً، إذ تعمد قوى غير معهودة إلى النيل من المُثل العليا لحقوق للجميع في مسعى إلى تدمير النظام العالمي الذي خرج من رحم الأسى والدماء التي خلفتها الحرب العالمية الثانية"، وأشار التقرير إلى " حقبة مخيفة تتسلل ببطء؛ حيث شهد العالم عبر بث مباشر للإبادة الجماعية أثناء حدوثها بفعل الحرب الإسرائيلية على الفلسطينيين (تقرير منظمة العفو الدولية، 2025:6)

2,2. مقومات الأمن السياسي، باعتبار أن الأمن السياسي يُعد بُعداً هاماً من أبعاد الأمن الإنساني الذي يدعو إلى بلوغ الإنسان لاحتياجاته والتأكد من الحصول عليها، والعيش في بيئة تخلو من التهديدات والمخاطر فإن ذلك مرتبط بشكل وبآخر بعلاقات مع والمؤسسات الفاعلة في المجتمع منها الرسمية وغير الرسمية، ما يتولد عن ذلك مجموعة كبيرة من النشاطات التي يؤديها الانسان في المجتمع، لذلك يمكن تناول مقومات الامن السياسي على النحو الأتي:

2,3. المشاركة السياسية، وتعني من منظور شمولي حق الانسان في تأدية دوراً مؤثراً في العملية السياسية، وتتباين أشكال المشاركة السياسية من جهة الانسان تبعاً لاختلاف الأنظمة السياسية، ومنها رسمية وغير الرسمية من بينها عضوية الأحزاب، المجتمع المدني، جماعات المصالح والضغط.

ومن حيث ترشيد الحكم تبعاً للديمقراطية كوسيلة للتداول السلمي للسلطة بعيداً عن العنف السياسي، ومتابعة تعزيز وتطوير المؤسسات السياسية لتحقيق الإصلاح السياسي فهي أي المشاركة السياسية مرتبطة بالرشادة السياسية (ضبع، 1: 2016)، فتنبع أهميها من أن بؤرة تركيزها على النشاط السياسي للإنسان، سواء بإبداء الالتزام نحو مؤسسات الدولة معارضة أو دعماً، وانتهاءً في ممارسة الحق في الانتخابات (ضبع، 20: 2016)، كما أنها تعد محركاً للتغيرات داخل المجتمع، تسهم في إرساء أسس المنافسة بين المكونات السياسية بالتأثير

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.67.2025.847

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (67) أغسطس 2025
Volume (67) August 2025
IJOHSS

الفعلي في صنع السياسات العامة، والتعبئة، وتنظيم العلاقة بين الدولة والمجتمع، ومستوى اسهام الانسان في صنع القرار. كما أن Kenway Margaret عرفت المشاركة السياسية بأنها " نشاطات المواطنين التي تعبير عن محاولتهم التأثير على أداء حكوماتهم"، (العنزي، 45: 2010)، أو التأثير على اختيارات الأشخاص في الحكومة أو النشاط الذي يقومون به (Verba S., Norman,2,1990) ، كما يرى ثروت مكي أن المشاركة السياسية " تعبر عن النشاطات الإرادية التي يمارسها المواطنون في المجتمع بهدف اختيار رؤسائهم وممثليهم، والاسهام في صنع سياسات بلدانهم وقراراتها" (ثروت، 65: 2006)، وتتعدد أصناف المشاركة السياسية، وقد تكون رسمية عبر تقلد مناصب سياسية في الدولة، أو الترشح لتقلدها، وأنشطة أخرى يطلق عليها انتقالية كالمشاركة في الاجتماعات والمظاهر الأخرى ذات الدلالة السياسية وصولاً إلى الاقتراع (Milbrathe,l,20:1965). وينقسم المواطنون حسب درجات المشاركة إلى مستويات عدة: المجادلون وهم أصحاب النشاطات الدائمة في المجال السياسي، المتفرجون وهم الذين يشاركون في النشاطات السياسية بالحد الأدنى، اللامبالون وهم الذين لا يشاركون في النشاطات السياسية (جار الله، 65: 2006). اذاً المشاركة السياسية وفق الطرح الديمقراطي تُعد ركيزة أساسية للأمن السياسي؛ حيث يتمكن المواطن من ممارسة نشاطاته السياسية دونما تعقب أو خوف، فالعلاقة متبادلة إلى حد كبير، بمعنى كلما كانت المشاركة السياسية مرتكزة إلى الأساس الديمقراطي تتعزز، ما يجعلها ترتد بالشكل الايجابي على تحقيق الاستقرار السياسي، ونستنتج من ذلك أنه في ضعف أي من الطرفين في العلاقة قد يضر ذلك في العملية السياسية برمتها، ما قد يؤدي إلى بروز مخاطر تهدد حالة الاستقرار السياسي، ولنا في تجارب كثيرة من البلدان العربية التي شهدت أحداث الربيع العربي عبره. وفيما يلي توضيح للتداعيات المتبادلة بين الأمن السياسي والمشاركة السياسية:

2,4. تداعيات المشاركة السياسية على الأمن السياسي.

1.الاستقرار السياسي، إن المشاركة السياسية القائمة على الأسس الديمقراطية تنتج آفقاً يستطيع المواطنون التعبير عن اختياراتهم بحرية دون الشعور بالخوف والتهديد (أبو حليقة، 1999:26) ، وهذا من شأنه أن يحد من حالة الاحتقان الشعبي، يمنع العنف السياسي لطالما أتيح للمواطنين التعبير عن اختياراتهم بحرية في تجليات المشاركة السياسية، وسيرتد ذلك بالإيجاب على بيئة الأمن السياسي.

2. التمكين المتبادل بين الدولة والمجتمع؛ حيث أن اتاحة فرصة للمشاركة السياسية للمواطنين (ميسوم، 19: مرجع سابق) ، فإن ذلك سيعزز من الثقة المتبادلة بين الدولة بمكوناتها والمجتمع بمكوناته، وهذا ما يجعل السلطة تتكئ على المجتمع عند الضرورة، والعكس كذلك اتكاء المجتمع على السلطة عند الضرورة أو في الازمات، ما يعزز ذلك احترام المواطنين لمؤسسات السلطة والانصياع للقوانين، وهو ما يقود إلى اضعاف النفور أو وجود معارضة تتبنى العنف للتغير.

3. وضع حد للإقصاء والتهميش، إن المشاركة السياسية ذات القاعدة الجماهيرية العريضة والتي يشترك فيها كل فئات المجتمع (الخزرجي، 2004:182)، تجعل من فرص شعور البعض بالإقصاء والتهميش منعدماً، ما يؤثر على الأمن السياسي.

4. تأكيد شرعية النظام السياسي، تتأكد شرعية النظام من خلال مشاركة سياسية فاعلة، لا سيما منها في التأثير على صنع السياسات العامة، والانتخابات واستخدام أدوات الرقابة في البرلمان المنتخب، وإتاحة الفرصة لتشكيل الأحزاب والجماعات السياسية في المجتمع (ابراش، 98-97: 2009)، فتلك الجدلية تعزز شرعية النظام السياسي شعبياً، ما يحد من إمكانية حدوث اضطرابات أو انقلابات عسكرية وخلافه.

2,5. تداعيات الأمن السياسي على المشاركة السياسية.

1.ضمان ممارسة المواطنين لحقوقهم وحرياتهم، فالأمن السياسي المستند إلى تأكيد احترام الحريات العامة، وحقوق الانسان، ومنها الحقوق السياسية، وممارسة تجليات المشاركة السياسية دون تهديد أو خوف، سيؤثر إيجاباً على حجم ومستوى المشاركة السياسية.

2. يسهم الأمن السياسي في إيجاد بيئة فاعلة وآمنة للمشاركة السياسية، حيث أن المناهض للمشاركة السياسية الآمنة والفاعلة هو الخوف والتهديد، لذلك فإن توافر بيئة آمنة سياسياً ستشجع المواطنين على الانخراط في ممارسة مزيد من الأنشطة السياسية والاجتماعية.

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.67.2025.847

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (67) أغسطس 2025
Volume (67) August 2025
IJOHSS

3. إعادة متجددة لإحياء الديمقراطية واستيعاب تدفق الاجيال في مؤسسات النظام، بذلك ستتعزز المؤسسات، ما يضمن انتقال سلمي للسلطة بشكل فاعل ومنتظم، وهذا من شأنه أن يرتد بالشكل الإيجابي على المشاركة السياسية واستدامتها.

2,6. التعددية السياسية، تشير بدلالاتها الشمولية إلى وجود تنوع في الفلسفة والثقافة والقيم والتي تقود إلى تنوع في الأطر الأيدلوجية لدى الكيانات الناشطة في المجتمع من مؤسسات رسمية، والمجتمع المدني، والأحزاب السياسية، وجماعات الضغط والمصالح، والتي تعنى في نهاية المطاف برسم مشهد العملية السياسية عبر قنوات متعددة تهدف إلى تمكين المواطنين من مراقبة ممثليهم والاسهام في صنع السياسة العامة (الازعر، 1: 1994) أو التأثير فيها على أقل تقدير.

ولضمان التعددية السياسية تطبيقاتها ينبغي أن يكون الدستور وما ينبثق عنه من قوانين وتفسيراتها في اللوائح التنفيذية حامياً أمينا للتعددية السياسية ولتجليات التنوع السياسي والاجتماعي داخل المجتمع، كفالة الحقوق السياسية والتعبير عن الرأي للمواطنين كافة دون تميز قائم على اللون والعرق والدين واللغة (ثابت، 5، 1992)، وبالرغم من أن مفهوم التعددية السياسية شاع استخدامه من مطلق عقد الخمسينيات من القرن الماضي، إلا أنه يفتقد إلى تعريف جامع أو أطر نظرية محددة أو نظرية واحدة متكاملة تحدد مضمونه وعناصره، والشائع من عناصر هذا المفهوم في الواقع تنوع الكيانات في المجتمع من أحزاب ومؤسسات رسمية وغير رسمية، وجماعات الضغط والمصالح وكيفية تأثيرها على صنع السياسية العامة، والقرار السياسي من خلال المشاركة بالنظام السياسي للإسهام في صنع السياسية العامة والقرار السياسي، والدفاع عن الحقوق السياسية سواء كان ذلك عبر الموالاة أو المعارضة الملتزمة في القانون السائد والمعترف فيها رسمياً (هيدان، 203: 2018). وهنا يمكن القول أن افضل سبيل للتعبير عن التعددية هو الإقرار في وجودها وتذليل العقبات أمامها لفسح المجال للعمل السياسي الملتزم في القانون، وهذا الإقرار يتيح الفرصة أمام المواطنين والقوى الاجتماعية في ممارسة حقها بتشكيل الأحزاب، وجماعات المصالح، والحركات السياسية والاجتماعية بهدف التعبير عن الرأي وممارسة التأثير على النظام.

2,7. **تداعيات التعددية السياسية على الأمن السياسي**، للتعددية السياسية تداعيات على الأمن السياسي، وذلك على النحو الآتي:

1. اتساع قاعدة التمثيل السياسة وضمانه، فلطالما تم إقرار التعددية قانوناً، والاعتراف بوجودها كواقع، فأن ذلك سيذلل العقبات أمام المواطنين والقوى الاجتماعية ما يتيح لها حرية تشكيل الأحزاب وجماعات الضغط والمصالح والمؤسسات الأخرى في المجتمع التي تعد قناة للتعبير عن مصالحها، فإن ذلك سيهم في تعزيز الاستقرار في المجتمع ما يعزز العلاقية بين المجتمع والنظام.
2. تقويض النزاع، إن التعددية السياسية المقرة قانوناً تقود إلى وجود قوى سياسية واجتماعية، فضلاً عن الوعي الذي يتراكم بفعل التجربة الديمقراطية يفضي إلى تفعيل دور المؤسسات الرسمية في التعامل مع القضايا قيد الاختلاف من خلال البرلمان واستخدام الأدوات الرقابية، وعقد انتخابات دورية، فتح حوار وطني، ما يحول ذلك إلى تحول الاختلاف إلى صراع.
3. تقديم الخدمات الفضلى للمجتمع، بوجود تعددية سياسية الحقيقية يشعر المواطنون أن لهم قيمة ووزن، فتتبارى قوى المجتمع من أحزاب سياسية وخلافه على تقديم أفضل ما لديها من برامج ومشاريع ينبثق عنها أجود الخدمات التي يتلقاها المواطن.
4. اكتساب الشرعية، التعددية السياسية المعترف بها، والمقرة قانوناً تجعل المواطنين يشعرون أن أصواتهم ذات تأثير ونابعة عن إرادة حرة مستندة إلى وعي وفكر وموجهة إلى طريقها السليم وفق اعتقادهم، وهذا بدوره سيعزز من شرعية النظام.

2.8. **تداعيات الأمن السياسي على التعددية السياسية**، للأمن السياسي تداعيات على التعدية السياسية، وذلك على النحو الآتي:

1. بيئة آمنة، الأمن السياسي المنبثق عن القانون ودلالاته المؤكدة على احترام حقوق الانسان والحريات المدنية والسياسية، يقود إلى وجود كيانات فاعلة في المجتمع من أحزاب سياسية ومؤسسات مجتمع مدني تنشط في المجتمع دون تهديد أو خوف، ما يعزز من تراكم خبرة التعددية السياسية في المجتمع.

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.67.2025.847

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (67) أغسطس 2025
Volume (67) August 2025
IJOHSS

2. لا قيد على ممارسة الحريات السياسية، الأمن السياسي المستند إلى الدستور والقوانين ولوائحها التنفيذية هو شرط مسبق لتطور تجربة التعددية السياسية ولبقائها كمعزز للاستقرار السياسي.
3. التعددية السياسية تسهم في تحقيق الاستقرار السياسي في المجتمعات التي تعاني من إشكاليات في الأمن السياسي والوعي، قد تكون التعددية مناط نزاع وفوضي تنال وحدة المجتمع، فأما في ظل الأمن السياسي القائم على احترام حقوق الانسان، والملتزم في القانون، فإن التعددية السياسية يقوم على إدارتها مؤسسات عميقة تصون القيم الراسخة، وتحفظ توازن قوى المجتمع ما يسهم ذلك في تعزيز الاستقرار السياسي.

المبحث الثالث
محددات الأمن السياسي في الضفة الغربية وقطاع غزة من منظور المشاركة السياسية في ضوء تحليل محتوى تقارير الهيئة المستقلة لحقوق الانسان 2020-2023

3. تمهيد: يتضمن المبحث الثالث محددات الأمن السياسي في الضفة الغربية وقطاع غزة من منظور المشاركة السياسية، مستنداً إلى تحليل محتوى تقارير الهيئة المستقلة لحقوق الانسان 2020-2023 للكشف عن محددات الأمن السياسي في الضفة الغربية وقطاع غزة من منظور المشاركة السياسية، وفقاً لمحورين وهما: محور سياسات الاحتلال بحق الفلسطينيين، ويتضمن الفئات الفرعية: (بُعد الحق في الحياة، بُعد الاعتقالات السياسية، بُعد تعذيب المعتقلين السياسيين، بُعد استهداف الاعلام)، ومحور الحقوق السياسية؛ حيث سيتم التركيز في هذا الجزء من تحليل مضمون التقارير وفقاً (لبُعد الحق في حرية الرأي والتعبير، وبُعد التجمع السلمي، بُعد الحق في تكوين الجمعيات، بُعد الحق في تقلد الوظائف العامة، بُعد الاعتقال السياسي، وبُعد الحق في السفر وعدم المنع منه، بُعد حق الترشح والانتخاب)، وتم الاستناد إلى اتخاذ المشاركة السياسية كمؤشر على الأمن السياسي وبنيته وفقاً للمقولات النظرية المعاصرة للأمن السياسي المنبثقة عن تقرير التنمية البشرية لعام 1994، والخطة العالمية للتنمية المستدامة 2030 اللذان يركزان على الانسان وحرياته وممارسة حقوقه السياسية دون خوف أو تهديد. سيما وأن الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة يعيشون ظروف استثنائية وغير مسبوقة لمجموعة بشرية تتطلع إلى انجاز مشروعها الوطني في الانعتاق من الاحتلال الإسرائيلي وإقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة، ومنذ بداية الاحتلال الإسرائيلي في 4 حزيران عام 1967، وقيام السلطة الوطنية الفلسطينية بموجب تفاهمات أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة الاحتلال الإسرائيلي عام 1993، والفلسطينيون في الضفة الغربية وقطاع غزة يعيشون واقعاً سياسياً مضطرباً وغير مستقر، والأمر الذي يقود إلى دراسة الأمن السياسي من منظور كشف محدداته التي أضحت تشكل ثقل يرهق كاهل الفلسطينين، ومن هنا يمكن تناول محددات الأمن السياسي للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة على النحو الآتي:

3,1. الاحتلال الإسرائيلي محدداً للأمن السياسي للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة.

منذ منتصف العقد الأول القرن الماضي والفلسطينيون يعيشون حالة معقدة سياسياً بدءً بإصدار وعد بلفور عام 1917 الداعي لإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين وتوفيرها غطاءاً دولياً للانتداب الذي مكن اليهود من إقامة دولة في فلسطين عبر استصدار قرار بتاريخ 24/7/1922 من عصبة الأمم المتحدة في (صالح،27: 2022)، ونتج عن ذلك البدء الفعلي في بلورة بيئة سياسية قوامها القمع، والظلم، والقهر، وانتهاك الحقوق السياسية والحريات العامة، بفعل الحكم العسكري البريطاني، الذي انحاز بوضوح لليهود عبر سنوات الانتداب سواء بالتسليح، أو دعم الهجرة اليهودية، أو تسهيل نقل ملكية الأراضي لليهود(صالح، 49: 2022)، ورفض مطالب الفلسطينيين في منع الهجرة اليهودية، ومنع انتقال الأراضي العربية لليهود، وتشكيل حكومة وطنية فلسطينية تكون مسؤولة أمام مجلس نيابي (غنيم، 42: 1980)، وصولاً إلى انهاء الانتداب البريطاني وقيام دولة إسرائيل بموجب قرار 181 الصادر بتاريخ 29/11/1947 عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في (دراز، 199)، ومنذ السابع من حزيران عام 1967 أصبح الاحتلال الإسرائيلي من اجراءاته وسياساته محدداً للأمن السياسي، فضلاً عن وجود الانقسام السياسي منذ عام 2007 وما زال قائماً، تلك المحددات ألقت بظلالها على الأمن السياسي للفلسطينيين، فأضحوا في مواجهة تقيد المشاركة السياسية وأنماطها من قبل الاحتلال الإسرائيلي، والعيش في أجواء سياسية تكثر فيها الاخطار والتحديات بفعل الانقسام السياسي الفلسطيني، فبالاستناد إلى المشاركة السياسية

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.67.2025.847

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (67) أغسطس 2025
Volume (67) August 2025
IJOHSS

باعتبارها ركيزة أساسية للأمن السياسي، وفي الوقت ذاته يمكن اعتبارها مؤشر نظري يدلل على أدبيات مفهوم الأمن السياسي من منظور معاصر، إذ تقدم الدراسة تحليل لمحددات الأمن السياسي للفلسطينيين الدال على المساس في الأمن السياسي، مستندة الدراسة بذلك إلى تحليل مضمون تقارير الهيئة المستقلة لحقوق الانسان 2023 – 2020 من منظور المشاركة السياسية، ذلك على النحو الآتي:

3,2. المشاركة السياسية، ثمة ركيزتان رئيسيتان في الفكر الصهيوني المؤسس للايدلوجيا والتي ما انفك الاحتلال الإسرائيلي على ممارستهما منذ عام 1967، الأولى القدرة في التحكم بكامل أراضي فلسطين التاريخية البالغ مساحتها 27027 كم2، والثانية مرتبطة بالأولى أيدلوجياً وهي تقليص عدد الفلسطينيين قدر المستطاع الذين يعيشون في فلسطين، فالاحتلال يتعامل مع هاتين الركيزتين من منظور الواقعية وفق المفهوم الصهيوني بمعنى التكيف معهما واتخاذ ما يلزم من سياسات وإجراءات تحقق القدر المستطاع منهما، من هذا المنطلق يعمل الاحتلال على فرض سياساته وإجراءاته التي تقوض الأمن السياسي للفلسطيني، فبالنظر في تقارير 2023 – 2020 الصادرة عن الهيئة المستقلة لحقوق الانسان في تناولها لدلالات انتهاك الاحتلال الإسرائيلي إلى المشاركة السياسية التي تعد الركيزة الأساسية التي يقوم عليها الأمن السياسي في الضفة الغربية وقطاع غزة، فإن الدراسة ستحلل مضمون تقاريرها 2023- 2020، للكشف عن الانتهاكات الإسرائيلية إزاء المشاركة السياسية في اطار مسعى الاحتلال لتقويض الأمن السياسي للفلسطينيين متخذة محور سياسات الاحتلال بحق الفلسطينيين، يتضمن الفئات الفرعية: (بُعد الحق في الحياة، وبُعد الاعتقالات السياسية، وبُعد تعذيب المعتقلين السياسيين، وبُعد استهداف الاعلام)؛ ذلك على النحو الاتي.

2,3. محور سياسات الاحتلال الإسرائيلي وإجراءاته بحق الفلسطينيين، سيتم التركيز في هذا الجزء على تحليل مضمون تقارير 2020 – 2023 الصادرة عن الهيئة المستقلة لحقوق الانسان وفقاً للمحور والأبعاد أعلاه، وبناء عليه سيتضح لنا كيفية تناول تقارير الهيئة سياسيات الاحتلال بحق الفلسطينيين في إطار تضييق الخناق على المشاركة السياسية، وسيبين أوزان الأبعاد التي تسعى تقارير الهيئة إلى ابرازها، وشكل العلاقة بينها، كما هو مبين في جدول رقم 1 أدناه لتكرار الانتهاكات المعبرة عن سياسات الاحتلال المضمنة في تقارير الهيئة.

جدول (1)

تكرار انتهاك سياسات الاحتلال الإسرائيلي وإجراءاته بحق الفلسطينيين وفق تقارير الهيئة المستقلة لحقوق الانسان 2020-2023 من منظور المشاركة السياسية

الترتيب	تقارير الهيئة المستقلة لحقوق الانسان 2023- 2020		تقارير الهيئة المستقلة
	النسبة المئوية	التكرار الانتهاكات	فئات التحليل
2	%28,2	- 10220 انتهاك (إصابة) - 692 انتهاك (قتل) - 1838 انتهاك (مجزرة) - 80 انتهاك امتهان كرامة جثث	بُعد الحق في الحياة
1	%65,2	- 29634 انتهاك حالة اعتقال	بُعد الاعتقالات السياسية
4	% 2,9	- 1300 انتهاك اسير مريض	بُعد تعذيب المعتقلين السياسيين
3	% 3,7	- 814 انتهاك حريات إعلامية - 700 انتهاك تعدي على محطاك راديو وتلفزيون	بُعد الحريات الإعلامية

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.67.2025.847

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (67) أغسطس 2025
Volume (67) August 2025
IJOHSS

		محلية - 50 انتهاك اعتقال صحفيين - 106 انتهاك قتل صحفيين	
	%100	45434 انتهاكاً	المجموع

المصدر: الباحث

يتضح من جدول رقم 1 أن بُعد الاعتقالات السياسية تصدر المرتبة الأولى من بين أبعاد محور سياسات الاحتلال الإسرائيلي وإجراءاته بحق الفلسطينيين بنسبة 81,37%، وأتى بُعد الحق في الحياة في المرتبة الثانية وحصل على نسبة 10,49%، في حين أن بُعد الاعلام والحريات جاء في المرتبة الثالثة وحصل على نسبة 4,57 %، وأخيراً حصل تعذيب المعتقلين السياسيين في المرتبة الرابعة وحصل على نسبة 3,57 %. أما حول العلاقة بين أبعاد المحور وهي بُعد الحق في الحياة، وبُعد الاعتقالات السياسية، بُعد تعذيب المعتقلين السياسيين، بُعد الاعلام والحريات فهي من تجليات المشاركة السياسية فالحق في الحياة هو الغاية الأساسية للمشاركة السياسية، فبدونه ستصبح الحياة مهدده ويصبح الانسان مهدور الحقوق، لطالما لا يتمتع بالحق في الحياة واستمراريتها بكرامة، وارتباطاً بذلك تنطلق المشاركة السياسية نظرياً وأمبريقياً من تأكيد هذا الحق في مجتمع يحرص على الانطلاق إلى الأنماط الأخرى للمشاركة السياسية التي من شأنها أن تجعل الانسان أكثر تأثيراً في قضايا المجتمع الذي ينتمي إليه، ومن هنا يتم البدء بناء أمن سياسي واقعاً معاشاً من المنظور المعاصر للأمن الذي يتجاوز المفهوم التقليدي من حيث التركيز على أمن الانسان المرتكز للديمقراطية وتطبيقاتها وليس لقمع الانسان وقهره.

ولهذا السبب في النظم الشمولية والدكتاتورية والدول التي تخضع شعباً كاملاً لحكمها بالإكراه وتحتل أراضيه يكثر فيها الاعتقالات السياسية على خلفية حرية الرأي ومناهضته بأشكال مختلفة، كما هو الحال في فلسطين؛ حيث يتغول الاحتلال في هجمته على الفلسطينيين عبر تنفيذ حملات اعتقال منظمة مخالفاً بذلك القوانين والاعلانات والمعاهدات والمواثيق الدولية ذات الصلة، بهدف تقويض المشاركة السياسية، فغالباً المعتقلين سياسياً على خلفية الرأي ومناهضة الاحتلال هم مؤثرون وقادة رأي في المجتمع، فلا يخلو الاعتقال من المساس بكرامة الانسان وتعريضه للتعذيب سواء في مراحل الاعتقال الأولى أو في مرحلة التحقيق؛ وحيث أن الباحث أحد المعتقلين السياسيين الذين اعتقل في سجون الاحتلال سنوات عديدة، وشهوراً في أقبية التحقيق والزنازين، فإنه يخط كلماته هذه مستشعراً آلام وعذابات عشرات الالاف من المعتقلين السياسيين في سجون الاحتلال، وسلوك الاحتلال في هذا الصدد مرتبط ارتباطاً مباشراً في تقويض المشاركة السياسية، ويترك ذلك بالغ الأثر على الأمن السياسي في الضفة الغربية وقطاع غزة. كما أن للإعلام دوراً محورياً في رفع مستوى الوعي السياسي سيما إزاء القضايا الوطنية والتهديدات الأمنية والسياسية، ما يعزز قوة المجتمع ومناعته، فضلاً عن مكافحة الشائعات التي يبثها الاحتلال وسياساته التضليلية القائمة على سردية الصهيونية للنزاع الفلسطيني - الاسرائيلي، فالإعلام المهني قادر على التصدي لحملات التضليل والشائعات التي قد تستهدف زعزعة ثقة المواطنين بقضيتهم العادلة، وهو أحد أنماط المشاركة السياسية التي تسهم في رفع مستوى الثقافة السياسية لدى شرائح المجتمع، ويعزز الانتماء الوطني عبر تسليط الضوء على الرموز الوطنية، وهو منصة هامة لصياغة الأمن السياسي من المنظور المعاصر، لهذا السبب فإن الاعلام دوماً مستهدف من قبل الاحتلال في الضفة الغربية وقطاع غزة.

وسيتبين لنا من خلال التحليل الكيفي أدناه لمحتوى تقارير الهيئة المستقلة لحقوق الانسان 2020-2023، حجم انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي لمضمون الأمن السياسي للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، وذلك على النحو الآتي:

1.بُعد الحق في الحياة، قتلت قوات الاحتلال 38 فلسطينياً وأصابت 1025عبر استهداف المظاهرات والمسيرات على امتداد السياج الحدودي الشرقي لقطاع غزة باستخدام القوة المفرطة والمميتة، وما زالت قوات الاحتلال تحتجز 250 شهيداً في مقابر الأرقام (الهيئة المستقلة تقرير 26، 18: 2020)، وقتلت قوات الاحتلال 74 فلسطينياً في الضفة الغربية (الهيئة المستقلة تقرير 28، 24: 2022)، أما في قطاع غزة فقتلت قوات الاحتلال

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.67.2025.847

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (67) أغسطس 2025
Volume (67) August 2025
IJOHSS

35 فلسطينياً(الهيئة المستقلة تقرير 28، 25: 2022)، وقام الجيش الإسرائيلي في امتهان كرامة جثامين الفلسطينيين ومنها امتهان كرامة 80 جثة اختطفها خلال الحرب(الهيئة المستقلة تقرير 29، 13: 2023).

2. بُعد تعذيب المعتقلين السياسيين، يتم استخدام اشكال تعذيب متعددة في التحقيق كتقيد المعتقلين وحرمانهم من النوم طوال 20 ساعة، وشد القيود لمنع الدورة الدموية من الوصول إلى الايدي والقدمين، وبلغ عدد الاسرى الذين يحتاجون للعلاج الضروري 700 أسير(الهيئة المستقلة تقرير 29، 21-20: 2023)، كما بلغت اعتداءات المستوطنين على حياة وحريات الفلسطينيين 1090 انتهاك.

3.بُعد الاعتقالات السياسية والانتهاكات بحق المعتقلين، في عام 2020 اعتقلت قوات الاحتلال 4634 (الهيئة المستقلة تقرير 29، 19: 2023)، أما في العام 2021 تم رصد نحو 8000 حالة اعتقال، وتعرض المعتقلين داخل السجون إلى أنماط مختلفة من الانتهاكات التي طالت مجموعة من الحقوق المكفولة بموجب المعايير الدولية الخاصة في الاسرى، فضلاً عن فرض غرامات مالية تصل إلى 15 مليون شيقل (الهيئة المستقلة تقرير 28، 22-21: 2022)، كما بلغ عدد المعتقلين الذين يحتاجون إلى علاج سريع 600 اسير مريض (الهيئة المستقلة تقرير 27، 22: 2021)، ومن جانب آخر يستمر الاحتلال الإسرائيلي في عرقلة عمل قوى الأمن الفلسطيني في تأدية المهام المنوطة بها في حفظ الأمن في الضفة الغربية، وتنفيذ حملة اعتقالات في صفوفهم بهدف إعاقة عملهم في حفظ النظام (الهيئة المستقلة تقرير 27، 22: 2021)، كما واصل الاحتلال الإسرائيلي في عام 2022 انتهاكاته وازدادت حالات الاعتقال اليومي وتم رصد نحو 7000 حالة اعتقال، كما ازدادت حالات الاعتقال الإداري فتم رصد 2409 أمر عسكري في الاعتقال الإداري، وواجه الاحتلال الإسرائيلي المعتقلين بسياسات قمعية بعد هروب ستة اسرى من سجن جلبوع عام2021 (الهيئة المستقلة تقرير 28، 31: 2022)، أما في العام 2023 ازادت وتيرة الاعتقالات على خلفية الحرب إلى 11000معتقل (الهيئة المستقلة تقرير 29، 23: 2023).

4. الحريات الإعلامية، تم رصد أكثر من 97 انتهاكاً ضد الحريات الإعلامية، وقتل صحفياً واصابة 12 وتدمير 45 مقر مؤسسات إعلامية، و12 مقر لشركات دعاية واعلام وانتاج فني ومطابع ودور نشر (الهيئة المستقلة تقرير 29، 36: 2023)، وتم رصد 700 انتهاك محطات الراديو والتلفزيون المحلية وتدمير محتوياتها (الهيئة المستقلة تقرير 29، 37: 2023)، ورصدت وزارة الاعلام الفلسطينية 97 انتهاكا بحق الصحفيين والحريات الإعلامية (الهيئة المستقلة تقرير 27، 53: 2021)، وتعرض الصحفيون إلى الاعتداءات كان من أشدها اغتيال الصحفية شرين أبو عاقلة (الهيئة المستقلة تقرير 28، 26: 2022)، وتم رصد 573 انتهاكاً بحق الصحفيين ومؤسساتهم الإعلامية، ومع نهاية عام 2023 بلغ عدد الذين قتلهم الجيش الإسرائيلي من الصحفيين 106 (الهيئة المستقلة تقرير 29، 16: 2023)، وقطعت قوات الاحتلال مساء الجمعة 27/10/2023 الاتصالات والإنترنت عن غزة (الهيئة المستقلة تقرير 29، 18: 2023)، وبلغ عدد الذين قتلهم الجيش الإسرائيلي في الضفة 527 (الهيئة المستقلة تقرير 29، 19: 2023)، وفي تعد على عمل المؤسسات أصدر الاحتلال أوامر عسكرية بأغلاق سبع مؤسسات أهلية، ودمرت مكاتبها وصادرت محتوياتها، وهي مؤسسات منخرطة في خدمة الفلسطينيين، كما وثقت الهيئة وجود 50 صحفياً في سجون الاحتلال (الهيئة المستقلة تقرير 29، 23: 2023)، وشددت قوات الاحتلال سياساتها التعسفية بحق النشطاء الفلسطينيين، وتحديداً فيما يتعلق بحرية الرأي والتعبير والتجمع السلمي، كما تعرض المزيد من الصحفيين للترهيب والاعتقال، إذ تم اعتقال العشرات من الرجال والنساء على خلفية منشوراتهم على مواقع التواصل الاجتماعي ذات الصلة في الحرب، في الوقت الذي لم يتم اعتقال أي من الإسرائيليين من مروجي الخطاب القائم على الكراهية والعنف ضد الفلسطينيين، فضلاً عن تكثيف الحواجز العسكرية التي بلغت 4931 حاجزاً قيدت واعاقت حركة الفلسطينيين في مختلف مناطق الضفة الغربية (الهيئة المستقلة تقرير 29، 25-24: 2023).

كشف تحليل المحتوى الكمي والكيفي لمحور محور سياسات الاحتلال الإسرائيلي وإجراءاته بحق الفلسطينيين، وابعاد المحور - بُعد الحق في الحياة، وبُعد الاعتقالات السياسية، بُعد تعذيب المعتقلين السياسيين، بُعد الاعلام والحريات - ذات الصلة في المشاركة السياسية أن الاحتلال الإسرائيلي عبر سياساته واجراءاته وانتهاكاته المستمرة والمنظمة يهدف إلى تقويض الأمن السياسي في الضفة الغربية وقطاع غزة، فهو عازم على القتل العمد وتنفيذ المزيد من المجازر بحق الفلسطينيين في الحرب الراهنة في قطاع غزة الضفة الغربية.

كما أن الاحتلال الإسرائيلي واصل حملات القمع والاعتقالات السياسية؛ حيث بلغ عدد المعتقلين الفلسطينيين في الفترة 2020-2023 ما يزيد عن 29634، فضلاً عن سياسة التعذيب الممنهج التي يتلقاها المعتقلون في سجون

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.67.2025.847

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (67) أغسطس 2025
Volume (67) August 2025
IJOHSS

الاحتلال والتي أودت بحياة العشرات من المعتقلين إما بسبب التعذيب أو الإهمال الطبي، بالإضافة إلى الهجمة الشرسة التي تتعرض لها المؤسسات الإعلامية والصحفيين العاملين، ففي الحرب الراهنة تم قتل 106 من الصحفيين كما تشير تقارير الهيئة وفي الحقيقة قد يتجاوز العدد ذلك وفقاً لتطور مجريات الحرب الراهنة، ذلك ما يجعل من الاحتلال مهدداً للأمن السياسي للفلسطينيين.

3,3. الانقسام السياسي محدداً للأمن السياسي للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة. بالرغم من أن هناك من الفلسطينيين من يعزو بوادر الانقسام السياسي إلى توقيع تفاهمات أوسلو عام 1993 (ابراش،4-5 : 2009) بين منظمة التحرير الفلسطينية والاحتلال الاسرائيلي، إلا أن الانقسام السياسي بواقعه الراهن بدأ يوم 14 حزيران 2007، فسيطرت حركة حماس بالقوة المسلحة على المقار الأمنية والعسكرية والحكومية المدنية التابعة للسلطة الوطنية الفلسطينية، واستمرت الاحداث عدة أيام حتى سيطرت حركة حماس على كامل قطاع غزة، وبالرغم من المحاولات التي كانت تهدف إلى انهاء الانقسام، إلا أنها باءت بالفشل، الأمر الذي أدى إلى إطالة أمد الانقسام الذي مازال قائماً إلى يومنا هذا، وترك أثراً بليغاً على حياة الفلسطينيين سواء في غزة التي عانت وما تزال تعاني ويلات الحرب المدمرة منذ 7/10/2023، والحصار الاسرائيلي المطبق المستمر منذ عام 2007، والضفة الغربية التي تشهد هجمة غير مسبوقة للاستيطان المدعوم من أعتى حكومة يمينية متطرفة في تاريخ الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة منذ بداية الاحتلال عام 1967.

فالانقسام السياسي أصبح يشكل عبئاً ثقيلاً على الفلسطينيين، سيما وأن آثاره طالت مناحي الحياة كافة سياسياً واجتماعياً واقتصادياً...الخ، فمن منظور الكثير أضعف القضية الفلسطينية وجعل من تحقيق أهداف الفلسطينيين صعبة المنال، فعلى المستوى المحلي أوجد حكومتين واحدة معترف بها دولياً والتي تتبع السلطة الوطنية، والثانية حكومة مقاله في غزة، وهذا الواقع أضعف الفلسطينيين ووحدتهم الوطنية، ما ترك أثراً بالغاً على الوحدة الوطنية، وما ينبثق عنها من قوانين وتشريعات، وبرنامج سياسي، وسياسات اجتماعية واقتصادية....الخ، ما عزز التوترات الداخلية وأضعف اللحمة الاجتماعية وأضعف ثقة الفلسطينيين في مؤسساتهم العامة، فضلاً عن ضعف في التمثيل الفلسطيني خارجياً، وهذه الحالة مثلت فرصة غير مسبوقة لليمين المتطرف الإسرائيلي للتنصل من التزامات واستحقاقات التسوية السلمية والتغول في الهجمة غير المسبوقة على الفلسطينيين سواء في الضفة الغربية أو قطاع غزة، تلك الخلفية جعلت من الانقسام السياسي يمثل محدداً للأمن السياسي ألقى بظلاله الثقيلة على الحقوق السياسية والحريات العامة ، ففرض واقعاً أمنياً جديداً سواء في الضفة الغربية أو قطاع غزة حد من المشاركة السياسية التي يمكن ن نشير إلى أنماطها في التالي (البيج، 35-25: 2020):

1. الانتخابات، وهو النمط العام الذي يشارك فيه المواطنون من خلال آليات لاختيار ممثليهم في البرلمانات ورؤسائهم والمجالس المحلية.
2. نشاط جماعة أو لوبي لممارسة الضغط على النظام ذلك تعبيراً عن الرغبة في التأثير على السياسة العامة والقرارات التي يتخذها النظام السياسي في محاولة لتوجيهها لخدمة مصالح الجماعة أو اللوبي.
3. المشاركة بين أفراد المجتمع ومؤسساته وقياداته منظور المسؤولية الاجتماعية في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

لذلك سوف نعود إلى تقارير الهيئة المستقلة لحقوق الانسان، معتمدة الدراسة محور الحقوق السياسية، وسيتم التركيز في هذا الجزء من تحليل مضمون تقارير 2020 – 2023 وفقاً (بُعد الاعتقال السياسي والإداري، بُعد حق حرية الرأي والتعبير، بُعد حق التجمع السلمي، بُعد حق تكوين الجمعيات، بُعد حق تقلد الوظائف العامة، بُعد حق السفر وعدم المنع منه)، والتي تشكل أنماطاً من أنماط المشاركة السياسية التي ينبغي أن يتمتع بها الفلسطينيون، سيما وأن تلك الانتهاكات حدثت في عهد الانقسام السياسي، والتي تركت أثراً على مضمون الأمن السياسي في الضفة الغربية وقطاع غزة، كما أن الشكاوى ذات العلاقة بالمساس بالمشاركة السياسية في الضفة الغربية وقطاع غزة المضمنة في تقارير الهيئة المستقلة لحقوق الانسان اعتبرت في الدراسة انتهاكاً بغض النظر عن مكان حدوثه في الضفة الغربية أم في قطاع غزة، فالمعيار انعكاسه على الأمن السياسي، لطالما أن الدراسة تتناول الأمن السياسي، وبناء عليه سيتضح لنا كيفية تناول تقارير الهيئة المستقلة لحقوق الانسان للحقوق السياسية، وما هي أوزان الأبعاد التي تسعى تقارير الهيئة إلى إبرازها، وشكل العلاقة بينها، كما هو مبين في جدول رقم 2 أدناه لتكرار انتهاكات الحقوق السياسية المشار إليها ضمنياً في تقارير الهيئة المستقلة لحقوق الانسان 2020-2023.

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.67.2025.847

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والإجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (67) أغسطس 2025
Volume (67) August 2025
IJOHSS

جدول (2)
تكرار انتهاكات الحقوق السياسية وفق تقارير الهيئة المستقلة لحقوق الانسان 2020-2023 في الضفة الغربية وقطاع غزة وفقاً لمنظور المشاركة السياسية

الترتيب	تقارير الهيئة المستقلة لحقوق الانسان 2023- 2020		تقارير الهيئة المستقلة
	النسبة المئوية	التكرار الانتهاكات	فئات التحليل
1	46%	- 1008 شكوى بدعوى التوقيف بدون مذكرة قانونية. - 20 شكوى توقيف أطفال ونساء. -141 شكوى على خلفية حرية التعبير - 73 احتجاز إدارى على ذمة المحافظ لدواعي أمنية والسلم الأهلي	بُعد الاعتقال السياسي والإداري
4	3,1%	- 86 شكوى تتعلق بحرية التعبير	بُعد حق حرية الرأي والتعبير
3	3,5%	- 95 شكوى تتعلق بالحق في التجمع السلم	بُعد حق التجمع السلمي
5	2,6%	- 72 شكوى تتعلق في الحق بتكوين الجمعيات - 2 شكوتان تتعلق بالسلامة الأمنية	بُعد حق تكوين الجمعيات
2	42,6%	- 472 شكوى حول التنافس في تقلد وظيفة عمومية. - 81 شكوى على خلفية منازعات إدارية - 25 شكوى على خلفية الفصل من الوظيفة العمومية. - 180 منازعات إدارية -29 عزل من الوظيفة العمومية. ع - 154 فصل من الوظيفة العمومية - 210 على خلفية الترقية في الوظيفة العمومية.	بُعد حق تقلد الوظائف العامة
	2,2%	- 57 شكوى متعلق في المنع من السفر على خلفية التعبير عن الرأي والانتماء السياسي للفصائل الفلسطينية	بُعد حق السفر وعدم المنع منه
	100%	2703	المجموع

المصدر : الباحث

يتضح من جدول رقم 2 أن بُعد الاعتقال السياسي والاداري تصدر المرتبة الأولى من بين أبعاد محور الحقوق السياسية بنسبة 46%، وأتى بُعد حق تقلد الوظائف العامة في المرتبة الثانية وحصل على نسبة 42,6%، في حين أن بُعد حق التجمع السلمي جاء في المرتبة الثالثة وحصل على نسبة 3,5% ، و بُعد حق حرية الرأي والتعبير جاء في المرتبة الرابعة وحصل على نسبة 3,1%، كما أن بُعد حق تكوين الجمعيات جاء في المرتبة الخامسة وحصل على نسبة 2,6%، أخيراً جاء بُعد حق السفر وعدم المنع منه في المرتبة السادسة وحصل على نسبة2,2%.

أما حول العلاقة بين الأبعاد أعلاه، فغالباً بُعد الاعتقالات السياسية التي تنفذها السلطات تهدف إلى تقويض المشاركة السياسية؛ وحيث أن الانقسام السياسي أوجد تقييدات متبادلة للعمل السياسي لكبرى الفصائل الفلسطينية بين الضفة الغربية وقطاع غزة أصبحت حركة فتح ونشاطها السياسي مفروضاً عليه قيود في قطاع غزة وأعضاؤها يخضعون لرقابة مشددة من قبل أجهزة الأمنية للحكومة المقالة، وكذلك الأمر نشاط حركة حماس في

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.67.2025.847

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (67) أغسطس 2025
Volume (67) August 2025
IJOHSS

الضفة الغربية لكن ليس بالتشديد الذي تمارسه حماس في غزة، والمختلف في سياق التعامل مع الفصائل الفلسطينية بما فيها حركة حماس في الضفة الغربية وجود نظام قانوني ومحاكم نشطة إلى حد ما تمثل ملاذاً للمواطنين بغض النظر عن القضية سياسية كانت أم جنائية التي تنظر فيها، ما انعكس ذلك على تجليات المشاركة السياسية بشكل عام، فآخر انتخابات مجالس محلية عقدت في غزة كانت عام 2007، كما أن آخر انتخابات رئاسية عقدت عام 2005، وآخر انتخابات برلمانية عقدت عام 2006، فأصبح جيل كامل من الفلسطينيين في قطاع غزة لم يمارس حقة في المشاركة السياسية وأهم تجلياتها حق الانتخاب ما ألقى ذلك بظلاله على مضمون الأمن السياسي. فلطالما أن الاعتقال السياسي يأخذ تلك الدلالات فسينعكس على حرية الرأي والتعبير التي أصبحت تأنُ تحت وطأة القيود سواء في الضفة الغربية أو في قطاع غزة، ما انعكس ذلك على الأمن السياسي، والأمر ذو علاقة ارتباطية بحق التجمع السياسي عبر التظاهر أو الاحتجاج ضد قرارات أو سياسات لا تحظى مقبول عامة الجمهور، وغالباً ما قد تواجه مثل تلك التظاهرات بالرفض من النظام القائم سواء في الضفة أو غزة، ما انعكس ذلك على الأمن السياسي.

وغالباً ما يتأسس على ذلك حالة من الفرز السياسي قائماً على الانتماءات الفصائلية التي تنعكس على التوظيف والخدمة في الوظيفة العمومية، فمنذ عام 2007 أي بعد الانقسام السياسي والخدمة في الوظيفة العمومية تخضع لمعايير لم تكن معهوده في التجربة الفلسطينية، فأصبح التوظيف في قطاع غزة يخضع لمعايير فصائلية تأخذ بعين الاعتبار الاتجاهات السياسية للمتقدمين للوظائف العمومية وكذلك في الضفة الغربية، لكن ليس بالقدر السائد في قطاع غزة بسبب فعالية النظام القانوني الحاكم لديوان الموظفين العام، وكذلك القضاء في المحاكم النظامية، ومن جانب آخر المنازعات أثناء الخدمة في الوظيفة العمومية في الضفة الغربية غالباً ما يتم تسويتها في الاطار القانوني، وذلك غير متاح في قطاع غزة. علماً للأبعاد أعلاه كافه علاقة في المنع من السفر بسبب قيود الانقسام والحالة غير المستقرة التي يعيشها قطاع غزة، فوزارة الداخلية في الحكومة المقالة غير مخولة في اصدر جوازات سفر للفلسطينيين في القطاع، فاصدر الجوازات محصور في وزارة الداخلية في الضفة الغربية بسبب الصلاحيات المخولة لها وفق التفاهمات مع الجانب الإسرائيلي والاعتراف الإقليمي والعالمي بجواز السفر الفلسطيني، وهذا كان وما زال يشكل قيداً على حرية التنقل خارج قطاع غزة، ومن جانب آخر يواجه الفلسطينيون في غزة صعوبة في استصدار جواز السفر بسبب ضعف التواصل مع الضفة الغربية، وهذا ما انعكس سلباً على الأمن السياسي للمواطنين الفلسطينين. وعليه إن الأبعاد كافة المذكرة أعلاه تعد من تجليات المشاركة السياسية التي تواجه قيوداً سواء في الضفة الغربية أو في قطاع غزة، ما ينعكس على الأمن السياسي.

وسيتبين لنا من خلال التحليل الكمي أدناه لمحتوى تقارير الهيئة المستقلة لحقوق الانسان 2023-2020، وفقاً لمحور الحقوق السياسية ضعف المشاركة السياسية التي تؤثر على الأمن السياسي للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، وذلك على النحو الآتي:

1.بُعد الاعتقال السياسي والاحتجاز الإداري بدون مذكرة قانونية، في العام 2020 تلقت الهيئة 425 شكوى بشأن التعرض للاعتقال السياسي والاحتجاز الاداري (الهيئة المستقلة تقرير 26، 65: 2020)، كما تلقت 20 شكوى من نساء وأطفال، وبلغت ادعاءات الاعتقال السياسي على خلفية حرية التعبير 141(الهيئة المستقلة تقرير 26، 66: 2020)، كما تم الاحتجاز على خلفية انتقاد الافراد وبعض الشخصيات العامة، أو تعليقهم على قضايا اجتماعية وسياسية على وسائل التواصل الاجتماعي أو في وسائل الاعلام لمدة 24 في مراكز التوقيف التابعة للأجهزة الأمنية. أما في العام 2021 تلقت الهيئة 376 (الهيئة المستقلة تقرير 27، 62: 2021)، أما في عام 2022 تلقت الهيئة 182 شكوى بشأن الاحتجاز دون ابراز مذكرة قانونية صادرة عن النيابة العامة (الهيئة المستقلة تقرير 28، 61: 2022)، كما تلقت الهيئة 73 شكوى ترتبط في الاحتجاز الإداري على ذمة المحافظ(الهيئة المستقلة تقرير 28، 62: 2022).

2. بُعد حق حرية الرأي والتعبير، تلقت الهيئة 86 شكوى (الهيئة المستقلة تقرير 26، 75: 2020)، أما في العام 2021 تقلت الهيئة 70 شكوى (الهيئة المستقلة تقرير 27، 77: 2021)، أما في العام 2022 تلقت الهيئة 58 شكوى بشأن الحق في حرية الرأي (الهيئة المستقلة تقرير 28، 67: 2022).

3. بُعد انتهاك الحق في التجمع السلمي، تلقت الهيئة 29 شكوى حول انتهاك الحق في التجمع السلمي جميعها في الضفة الغربية (الهيئة المستقلة تقرير 26، 80: 2020)، أما في العام 2021 تلقت الهيئة 40 شكوى (الهيئة

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.67.2025.847

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (67) أغسطس 2025
Volume (67) August 2025
IJOHSS

المستقلة تقرير 27، 83: 2021)، وفي العام 2022 تلقت الهيئة 26 شكوى (الهيئة المستقلة تقرير 28، 74: 2022).

4. بُعد حق تكوين الجمعيات، تلقت الهيئة 3 شكاوى تتعلق في الحق بتكوين جمعيات، 2 منها تتعلق بالسلامة الأمنية، وشكوى واحدة تتعلق بإغلاق الجمعية دون مراعاة للمعايير القانونية التي أقرها قانون الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية ولائحته التنفيذية (الهيئة المستقلة تقرير 26، 86: 2020)، وبلغ عدد الشكاوى الواردة إلى وزارة الداخلية 29 شكوى في الضفة الغربية، ولم يكن هناك شكاوى في قطاع غزة (الهيئة المستقلة تقرير 26، 80: 2020)، وفي العام 2021 تلقت الهيئة 40 شكوى بانتهاك الحق في تكوين الجمعيات (الهيئة المستقلة تقرير 26، 80: 2020)، وفي العام 2022 تلقت الهيئة 12 شكوى كلها في قطاع غزة، ولا شكاوى في الضفة الغربية (الهيئة المستقلة تقرير 28، 92: 2022)، كما استمر منع جميع الموظفين المدنيين والمستنكفين من الانتساب إلى الجمعيات العمومية والهيئات المحلية أو العمل كموظفين فيها أو أعضاء في مجلس الإدارة بناء على قرار وزير الداخلية في غزة رقم 48 لعام 2010، ما يشكل ذلك قيداً للحق في تكوين الجمعيات والانضمام إليها (الهيئة المستقلة تقرير 28، 82: 2022).

5. بُعد حق تقلد الوظائف العامة، تلقت الهيئة 23 شكوى حول مبدأ التنافس في التوظيف ، منها 21 شكوى في الضفة الغربية، وشكوتان في قطاع غزة، ويشوب شكاوى المواطنين شكوكاً في التميز بناء على الانتماء السياسي للفصائل الفلسطينية، أو على خلفية الرأي والتعبير أو الإعاقة، وتلقت الهيئة 81 شكوى على خلفية المنازعات الادارية، تلقت الهيئة، منها 50 شكوى في الضفة الغربية، و 31 شكوى في غزة كما تلقت 25 شكوى تتعلق بالفصل من الوظيفة العمومية 21 في الضفة الغربية و4 في قطاع غزة (الهيئة المستقلة تقرير 26، 2020:89)' أما في العام 2021 وتلقت الهيئة 180 شكوى بشأن تقلد الوظائف العامة، منها 121 شكوى في الضفة الغربية، و 59 شكوى في غزة، كما تلقت 54 شكوى تتعلق بالتنافس النزيه في التوظيف بواقع 34 في الضفة الغربية، و 20 في قطاع غزة (الهيئة المستقلة تقرير 27، 2021:97) ' وتلقت الهيئة 180 شكوى متعلقة في المنازعات الادرية بواقع 66 في الضفة الغربية، و42 في قطاع غزة، وفيما يتعلق في عدم الالتزام بالمعايير القانونية للتوقيف والعزل والطرد من الوظيفة العمومية تلقت الهيئة 29 شكوى منها 26 في الضفة الغربية، و3 في قطاع غزة، كما تلقت 25 شكوى تتعلق بالفصل من الوظيفة العمومية، منها 21 في الضفة الغربية، و4 في قطاع غزة وغالباً كان أنماط الشكوى تتعلق في السلامة الأمنية و حرية الرأي وأسباب إدارية أخرى (الهيئة المستقلة تقرير 27، 99-98: 2021)، أما في عام 2022 تلقت الهيئة 210 شكوى تتعلق في الحق يتقلد وظائف عمومية منها 118 في الضفة و 92 في قطاع غزة (الهيئة المستقلة تقرير 28، 87: 2022)، وفيما يتعلق بمبدأ التنافس النزيه في التوظيف تلقت الهيئة 9 شكاوى 5 في الضفة الغربية و4 في قطاع غزة (الهيئة المستقلة تقرير 28، 89: 2022)، وفيما يتعلق بمعيار وقف عمليات الترقية والتقييم في الوظيفة العمومية تلقت الهيئة 221 شكوى منها 123 في الضفة الغربية، 98 في قطاع غزة، كما تلقت 23 شكوى بشأن الفصل من الوظيفة العمومية وبواقع 22 في الضفة الغربية، و شكوى واحدة في قطاع غزة (الهيئة المستقلة تقرير 28، 91: 2022)، كما تلقت 81 شكوى بشأن المنازعات الإداري (ترقية - تقاعد- حقوق مالية) بواقع 50 شكوى في الضفة 31 في قطاع غزة، كما تلقت 25 شكوى تتعلق بالفصل من الوظيفة العامة – فصل تعسفي – دون الالتزام في المعايير القانونية، بواقع 21 في الضفة و4 في قطاع غزة.

6. بُعد حق السفر وعدم المنع منه، تلقت الهيئة 57 ادعاء بمنع من السفر بواقع 48 في الضفة، 9 في قطاع غزة (الهيئة المستقلة تقرير 27، 69: 2021)، وتركزت ادعاءات المنع من السفر في غزة حول الامتناع عن اصدار جواز السفر، سيما وأن الفلسطينيين في غزة يعانون من تباطؤ في اصدار جواز السفر منذ الانقسام السياسي 2007؛ ولهذا السبب يعتبر قرار المنع من السفر أو الامتناع عن اصدار جواز السفر أو احتجاز وثائق الهوية والسفر صادر عن جهة غير قضائية انتهاك لحرية التنقل، إضافة إلى أسباب تتعلق في حرية التعبير والحق في الانتماء السياسي، حيث أن ادعاءات المواطنين من غزة تشير إلى أن وزارة الداخلية في رام الله تتباطأ في اصدار جواز السفر للمواطنين من غزة وتأخذ اشكالاً مختلفة من المنع لأسباب أمنية وسياسية.

أن تحليل مضمون تقارير 2020 – 2023 وفقاً لمحور الحقوق السياسية والابعاد المنبثقة عنه تُعد مؤشراً على مستوى المشاركة السياسية وتجلياتها في الضفة الغربية وقطاع غزة، والنسب المرتفعة للانتهاكات في بُعد الاعتقال السياسي والإداري بنسبة 46%، وبُعد حق تقلد الوظائف العامة بنسبة 42,6%، يثبت أن الانقسام

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.67.2025.847

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (67) أغسطس 2025
Volume (67) August 2025
IJOHSS

السياسي محدداً للأمن السياسي في الضفة الغربية وقطاع غزة، سيما وأن الاعتقال السياسي والإداري يهدف إلى تقويض المشاركة السياسية للمواطنين، كما أن القضايا المنبثقة عن تقلد الوظائف العامة ناتجة عن حالة الفرز السياسي القائم على الانتماءات الفصائلية سواء في الضفة الغربية أو قطاع غزة، وهذا ما يؤثر سلباً على الأمن السياسي، ما يستوجب البحث عن سبل تحقيقه.

المبحث الرابع
سبل تحقيق الأمن السياسي في الضفة الغربية وقطاع غزة

4. تمهيد: يتناول المبحث الثالث سبل تحقيق الأمن السياسي في الضفة الغربية وقطاع غزة؛ سيما وأن الأمن السياسي هو المدخل الذي لا بد منه لتحقيق الاستقرار والتنمية في المجتمع، إذ يهيئ الفرص المتساوية بين المواطنين لممارسة حقوقهم في المشاركة السياسية والتعبير عن الرأي والاسهام الفعلي في التأثير على صنع السياسة العامة واتخاذ القرار الهامة، وضماناً للتعددية واحترام سيادة القانون.

وفي الحالة الفلسطينية يواجه الأمن السياسي الضفة الغربية وقطاع غزة تحدياتٍ معقدة، بسبب استمرار الاحتلال الإسرائيلي، والانقسام السياسي المستمر منذ عام 2007، والذي انعكس بالشكل السلبي على المشاركة السياسية وتجلياتها، وتراجع الحريات العامة، وضعف المؤسسات سواء في الضفة الغربية أو قطاع غزة، وبالرغم من التحديات العميقة التي تعصف في الأمن السياسية في الضفة الغربية وقطاع غزة، إلا أن الإرادة الحرة المستندة إلى الوعي في تناول قضايا الدولة والمجتمع، تحتم على أصحاب العلم في تقديم المفيد علمياً والبحث المعمق في سبل تحقيق الأمن السياسي في الضفة الغربية وقطاع غزة. ولابد من تحقيق التالي:

4,1. إنهاء الانقسام السياسي بين الضفة الغربية وقطاع غزة المستمر منذ عام 2007.

قد يساور القارئ تعقباً من منظور ذاتي حول البدء في الانقسام السياسي وليس الاحتلال الإسرائيلي في تناول سبل تحقيق الأمن السياسي في الضفة الغربية وقطاع غزة، ولذلك مبرر وحجه عند الدراسة في أن الانقسام السياسي مَثل حالة أتاحت للاحتلال الإسرائيلي فرصة العبث في جسد الفلسطينيين على المستويات كافة أمنياً، سياسياً، اقتصادياً، اجتماعياً والفلسطينيين (مرتجى، 218: 2014) - أبعاد الأمن الإنساني - كأنهم في غفلة من أمرهم، فمن منظور تمايز فترات الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة، فإن حقبة الانقسام السياسي منذ 2007 مَثلت فرصة سانحة للاحتلال الإسرائيلي أن يفعل ما يشاء بمشهد القضية الفلسطينية، فتغول الاستيطان في الضفة الغربية، وتراجعت قضايا حقوق الانسان على المستويات كافة، وأصبحت الحقوق السياسية والمدنية في مهب الريح، في ظل تعنت وصلف حكومة يمينية الأشد تطرفاً في تاريخ الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، وهذا يحدث أمام أعينهم دون فعل حقيقي يستجيب لتطلعاتهم في الضفة الغربية وقطاع غزة التواقة لإنهاء الانقسام السياسي القائم باعتباره مدخل لإيجاد حلول للعديد من القضايا وأهمها تقوية مناعة الجبهة الداخلية في مواجهة سياسات الاحتلال واجراءاته.

فالانقسام الساسي باعتباره محدداً للأمن السياسي في الضفة الغربية وقطاع غزة ترك أثاراً سلبية على المشهد الفلسطيني العام، ويتضح ذلك من خلال:

1. أضعف الانقسام النظام السياسي الفلسطيني.
2. قاد الانقسام إلى شق المؤسسات الرسمية إلى شقين متوازيين.
3. قوض أداء السلطة الوطنية الفلسطينية وانعكس ذلك على وحدة تمثيل الفلسطينيين.
4. أوجد حكومتين ما قاد إلى خلل هيكلي في السياسات والقرارات وتضارب في القوانين.
5. قوض العملية الديمقراطية؛ حيث لم تعقد انتخابات تشريعية منذ عام 2006، ورئاسية منذ عام 2005، مجالس محلية في غزة منذ عام 2006.
6. تراجعت الحريات السياسية والإعلامية وفق تقارير الهيئة المستقلة لحقوق الانسان 2023- 2020.
7. لا وجود لبرلمان يمارس دوره الرقابي على السلطة التنفيذية.
8. تدهور الأمن السياسي والإنساني وفق تقارير الهيئة المستقلة لحقوق الانسان 2020-2023
9. زيادة غير مسبوقة في حملات الاعتقال السياسي في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة.

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.67.2025.847

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (67) أغسطس 2025
Volume (67) August 2025
IJOHSS

10.بسبب ضعف الاتصال والتواصل بين حكومة الضفة الغربية وحكومة غزة فتعطلت مشاريع التنمية.
11.أضعف الموقف الفلسطيني على المستوى الخارجي، ما أفقد القضية الفلسطينية زخمها الإقليمي والدولي.
12.استثمر الاحتلال في الانقسام خير استثمار أمام أعين الفلسطينيين فتغول وتوسيع الاستيطان في الضفة الغربية بشكل يفوق التصور، وفرض وقائع ميدانية جديدة، مستفيدًا من الانقسام.
13.أضعف النسيج الاجتماعي، وأوجد حالة من الفرز السياسي تبعاً للانتماءات الفصائلية، وحرف الانتماء الوطني لصالح الانتماءات للفصائل السياسية. وهذا ما يستوجب الأخذ برزمة من السياسيات التي تستهدف إنهاء الانقسام السياسي بين الضفة الغربية وقطاع غزة والعمل على تحقيق استدامة الأمن السياسي، إذ يمكن للحكومة الفلسطينية تبنّي رزمة من السياسات العامة والاستراتيجية التي تسهم بشكل فاعل في معالجة التحديات على المستوى الداخلي والخارجي التي أضحت تشكل خطراً حقيقياً على انجاز المشروع الوطني الفلسطيني وتلقي بظلالها وتؤثر سلباً على ممارسة الحقوق السياسية. ويمكن الإشارة إلى تلك السياسات والاستراتيجيات بالتالي:
1.سياسة وحدة وطنية، محددة الهدف في اجتثاث الانقسام السياسي والجغرافي بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وإيجاد حكومة واحدة شرعية ترعى الشأن الفلسطيني تنجز مصالحة عميقة تعالج آثار الانقسام التي أرقت الفلسطينيين، ما ينعكس ذلك على الأمن السياسي معززاً في التمثيل السياسي الشرعي الذي يضعف محاولات الاختراق السياسي الخارجي.
2.سياسة دورية الانتخابات على المستويات كافة تشريعية ورئاسية ومحلية نزيهة، محدد الهدف في تكريس الإرادة الشعبية عبر صندوق الانتخاب، تفضي إلى تداول سلمي للسلطة، وتحد من الانتهاكات في مجال الحقوق السياسية للمواطنين، ما يعزز الاستقرار السياسي، وثقة المواطنين في المؤسسات الرسمية، ويسهم ذلك بشكل فاعل في تحقيق الأمن السياسي في الضفة الغربية وقطاع غزة.
3. سياسة حفظ الحريات وحماية الحقوق السياسية، محددة الهدف في انهاء الاعتقال السياسي والإداري، وحماية حق حرية الرأي والتعبير، حق التجمع السلمي، حق تكوين الجمعيات، حق تقلد الوظائف العامة، حق السفر وعدم المنع منه، باعتبار ذلك مؤشراً على المشاركة السياسية وتجلياتها في الضفة الغربية وقطاع غزة، من خلال وجود تشريعات وطنية (جبران وحيد، -10 14: 2013)، ورقابة مؤسساتية، دعم مؤسسات المجتمع المدني، وهذا ما يقود إلى تعزز مناعة الجبهة الداخلية، ضد القمع وتُرسّخ الحياة السياسية السليمة.
4. سياسة الخارجية والدبلوماسية نشطة، محددة الهدف في ارجاع ما فقدته القضية الفلسطينية من زخم إقليمي ودولي ووضعها في صلب الاهتمام الدولي، وتكثيف النشاط في المنظمات الدولية ووكالاتها المتخصصة ذات العلاقة في احتياجات الفلسطينيين، واللجوء للمحاكم الدولية منها محكمة العدل الدولية ومحكمة الجنيات الدولية بغرض محاكمة الاحتلال على افعاله بحق الفلسطينيين.
5. سياسة أمنية واحدة ووازنة، محددة الهدف في حماية المجتمع والسلطة، تقود إلى التمكين المتبادل في العلاقة بين المجتمع والسلطة؛ بحيث يتكئ المجتمع على السلطة عند الضرورة، والعكس كذلك أن تتكئ السلطة على المجتمع في مواجهة الازمات و التحديات، الأمر الذي يتطلب أن يكون عمل المؤسسات الرسمية ومنها الأمنية وفق أسس مهنية ذات وولاء وطني خالص، ما يعزز ذلك حرية التعبير وممارسة الحقوق السياسية، ما ينعكس ايجاباً على الأمن السياسي في الضفة الغربية وقطاع غزة.
6. سياسة تنشئة سياسية محددة الهدف في رفع مستوى الثقافة السياسية (ميعاري، 28، 2003) لدى الفلسطينيين تؤمن بوحدة الوطن ومخلصة لفلسطين أرضاً وعلماً وهويةً وانساناً ما يسمح في إزالة آثار الانقسام السياسي التي طالت الاتجاهات السياسية ومستوى المعرفة السياسية حيال القضية الفلسطينية لدى الناشئة وتحديداً فئة الشباب منهم (أبو حامد، 2015:8)، الأمر الذي يتطلب تطويراً في المناهج التعليمية على مستوى المدارس والجامعات، وتكثيف البرامج الحوارية والإعلامية التي تتناول آثار الانقسام على المستويات كافة، ما يسهم ذلك إيجاد مجتمع واع يحافظ على مكتسباته السياسية ويحافظ على بقائها وديمومتها.
7. سياسة مقاومة التطبيع مع الاحتلال الإسرائيلي، محددة الهدف في التمسك بالثوابت الوطنية، والتصدي لمحاولات تقويض القضية الفلسطينية، وهذا يتطلب تنفيذ حملات توعية ذات علاقة في التشريعات الوطنية، وبذل جهد في التشبيك مع المؤسسات الدولية، متزامناً مع تنسيق شعبي ودولي يهدف إلى دعم الفلسطينيين في إنجاز حق تقرير المصير وتحقيق تطلعاتهم في انهاء الاحتلال، ما سينعكس على تعزز الهوية الوطنية وتُبطل محاولات الالتفاف على الحقوق السياسية للفلسطينيين.

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.67.2025.847

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (67) أغسطس 2025
Volume (67) August 2025
IJOHSS

4,2. **تقويض الاحتلال الإسرائيلي باعتباره مهدداً للأمن السياسي للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة،** إن استمرار الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة مثل معيقاً لبناء دولة فلسطينية مستقلة، وبالرغم من أن آمال الفلسطينين كانت منعقدة على إقامة دولتهم بعد التوصل إلى تفاهمات أوسلو عام 1993 التي أدت إلى قيام السلطة الوطنية الفلسطينية (الحسن، 23: 2010)، إلا أن الاحتلال الإسرائيلي فرض على الأرض وقائع أمنية وسياسية واقتصادية اجتماعية تقوم على القمع والاقتحامات المتتالية لمناطق السلطة الوطنية الفلسطينية بهدف تقويض قدرتها على القيام بواجباتها في المجتمع الفلسطيني، والتنصل من استحقاقات التسوية السلمية وتكثيف الاستيطان في الضفة الغربية بهدف تقويض إمكانية قيام دولة فلسطينية وتفكيك مؤسساتها الوطنية، وفرض العقوبات المالية على السلطة، ما قد يؤدي إضعاف بنيتها.

وبالرغم من أن الادبيات النظرية تدلل على أن الأمن السياسي يعد أحد أبعاد الأمن الإنساني الذي يستند إلى مشاركة سياسية فاعلة تضمن ممارسة الحقوق السياسية دون خوف أو تهديد، إلا أن الاحتلال الإسرائيلي ينتهك أبعاد الأمن الإنساني ومنها الأمن السياسي عبر سياسات وإجراءات ممنهجة، تشمل انتهاكات الحق في الحياة، والاعتقالات السياسية، وتعذيب المعتقلين السياسيين، والانتهاكات بحق الإعلاميين والاعلام وحرياتهم المكفولة دولياً، والتضييق على الحريات العامة، والسيطرة على الموارد والمعابر، ما ينعكس ذلك على الأمن السياسي في الضفة الغربية وقطاع غزة.

في هذا السياق، أن تحليل محتوى تقارير الهيئة المستقلة لحقوق الانسان 2023-2023 أكدت أن الاحتلال الإسرائيلي عبر اجراءاته وسياساته في الضفة الغربية وقطاع غزة تجاوز كونه محدداً إلى مهدداً للأمن السياسي لذلك تسعى الدراسة إلى تحليل أثر الاحتلال الإسرائيلي على الأمن السياسي للفلسطينيين، والسعي نحو اكتشاف مظاهر التهديد، فضلاً عن تقديم مقاربة لمواجهة ومعالجة أثره، وذلك على النحو الاتي:

4,3. تداعيات الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية وقطاع غزة على الأمن السياسي

1.الاحتلال الإسرائيلي يحاول إفشال فكرة إقامة دولة فلسطينية، بهدف افقاد المؤسسات الفلسطينية فاعليتها وثقة المواطنين فيها، وهذا كان واضحاً من خلال تحليل محتوى تقارير الهيئة المستقلة لحقوق الانسان، وتمثل ذلك في محاولة إعاقة الجيش الإسرائيلي لقوى الأمن الفلسطيني من القيام بواجباتها إزاء فرض النظام والقانون في المناطق التي تتبع للسلطة الوطنية الفلسطينية، فضلاً عن الاقتحامات المتتالية للمدن الفلسطينية وتنفيذ حملات الاعتقالات السياسية التي طالت 29634 فلسطينياً وفق تقارير الهيئة المستقلة لحقوق الانسان 2020-2023 منذ 7/10/2023، فضلاً عن حالات القتل والاصابة التي يتسبب بها الجيش الإسرائيلي للفلسطينيين.

2. الاحتلال الإسرائيلي مستمراً في انتهاك الحقوق السياسية للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، فسياسات الاحتلال وإجراءاته مَثلت قيداً على الحقوق السياسية للفلسطينيين طوال سنوات الاحتلال.

3. الاحتلال يقيد الحريات العامة في الضفة الغربية وقطاع غزة، فاعتقل آلاف الفلسطينيين على خلفية حرية الرأي والتعبير من خلال نشر صور أو كتابات على مواقع التواصل الاجتماعي، فضلاً انتهاك الحريات الإعلامية كما جاء في تقارير الهيئة المستقلة لحقوق الانسان 2020-2023.

4. الاحتلال الإسرائيلي داعماً لإطالة أمد الانقسام السياسي ، فالفصل الجغرافي بين الضفة وقطاع غزة في الواقع هو مصلحة إسرائيلية بامتياز، كما أنه ساع عبر التغول الاستيطاني إلى فصل التجمعات الفلسطينية بعضها عن بعض في الضفة الغربية.

5. الاحتلال الإسرائيلي يضعف ثقة المواطنين في المؤسسات، فتنصل الاحتلال من استحقاقات التسوية السلمية، وانغلاق الأفق السياسي يبعث برسائل إلى الفلسطينيين بأنه لا جدوى للعملية السياسية وبالتالي من إمكانية تطلعات الفلسطينيين.

وباعتبار أن الاحتلال الإسرائيلي مهدداً للأمن السياسي في الضفة الغربية، الامر يتطلب البحث في سبل مواجهته، وذلك على النحو الآتي:

1.كسب مزيد من الاعتراف الدولي في دولة فلسطين، والإسراع في الانضمام إلى المجالس والهيئات الدولية، كمجلس حقوق الانسان ومحكمة الجنايات الدولية، وملاحقة الاحتلال على افعاله التي تناقض مع المواثيق والاعلانات والمعاهدات الدولية.

2.تكثيف الجهود الوطنية على مستوى المؤسسات الرسمية ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الحقوقية نحو جمع أكبر عدد من الأدلة التي توثق انتهاكات الاحتلال في المجالات كافة التي تتناولها التقارير الدورية للهيئة

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.67.2025.847

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (67) أغسطس 2025
Volume (67) August 2025
IJOHSS

المستقلة لحقوق الانسان في فلسطين منذ تأسيسها، وأن يتم تقديم شكوى إلى محكمة الجنايات الدولية بحق الاحتلال، وكذلك محكمة العدل الدولية، وتحديداً أن الجنائية الدولية أصدرت مذكرات توقيف بحق قياداته بتهمة ارتكاب إبادة جماعية في حرب إسرائيل الراهنة، سيما وأن إسرائيل وفقاً تقرير منظمة العفو الدولية 2024 قتلت في الأسابيع 12 الأولى من الحرب الراهنة 21600 من الفلسطينيين (تقرير منظمة العفو الدولية، 72: 2024)، وقتل 23000 من الفلسطينيين لغاية شهر 2025/4، ووفقاً لمنظمة الصحة العالمية فإن 60% من القتلى نساء وكبار سن واطفال، واصابة 52214، و25% ممن أصيبوا بحاجه مستمرة لإعادة تأهيل طيلة سنوات، وتم تهجير 90% من سكان قطاع غزة، وشنت قوات الاحتلال هجمات متتالية على المستشفيات أدى إلى تدمير 36 مستشفى، وتُعرف منظمة العفو الدولية ذلك بأنه إبادة جماعية مكتملة الأركان، فضلاً العنف البدني الشديد بما في ذلك الاعتداء الجنسي والاغتصاب ضد المعتقلين سياسياً (تقرير منظمة العفو الدولية، 75-77: 2025)، فمن باب أولى أن تنشط المؤسسات الرسمية وغير الرسمية الفلسطينية ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الحقوقية نحو جمع أكبر عدد من الأدلة التي توثق انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي وتزويد جنوب دولة أفريقيا بها بصفتها أقامت دعوى ضد إسرائيل أما محكمة العدل الدولية بهذا الشأن،

3. أن تقدم المؤسسات الحقوقية مبادرات على المستوى الوطني تهدف إلى إيجاد تشريعات من شأنها أن تجرم التعامل مع الاحتلال وتغلظ العقوبة على من تسول له نفسه التعامل معه بهدف دعم الحقوق السياسية والمدنية للفلسطينيين.

3. التصدي لسياسات الاحتلال من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية، وتحديداً منها إجراءاته غير المسبوقة الداعمة للاستيطان في الضفة الغربية، ومقاومة خططه في الضم، وصفقة القرن باعتبار ذلك يستهدف الوجود الفلسطيني وانهاء مشروعة الوطني في التحرر وإقامة دولة فلسطينية مستقلة قادرة على الحياة.

4. اجتثاث الانقسام السياسي ومعالجة آثاره في السرعة الممكنة.

5. تصعيد المقاومة الشعبية ذات الطابع السلمي كرفض للاحتلال واستمراره على أراضي الفلسطينية المحتلة.

6. التشبيك والتنسيق مع القوى التي ترفض الاحتلال على المستوى العالمي كحركة مقاطعة إسرائيل، بهدف سحب استثمارات وفرض عقوبات كأداة للضغط على الاحتلال للكف عن انتهاكاته بحق الفلسطينيين.

النتائج:

1.كشف الدراسة من خلال تحليل محتوى تقارير 2020-2023 الصادرة عن الهيئة المستقلة لحقوق الانسان وفقاً لمحور انتهاكات الاحتلال، ولبعد الحق في الحياة، وبُعد الاعتقالات السياسية، وبُعد تعذيب المعتقلين السياسيين، وبُعد الاعلام والحريات أن الانتهاكات تمثل تهديداً مستمراً للأمن السياسي في الضفة الغربية وقطاع غزة وليس محدداً فقط، ما استوجب التصدي لتلك الانتهاكات عبر العمل على المستوى الوطني والإقليمي والدولي، وبمسارات عمل سياسية وقانونية وإعلامية من شأنها أن تحد من تلك الانتهاكات، سيما وأن عدد الانتهاكات الإسرائيلية للأبعاد أعلاه بلغت 45434 انتهاكاً وفق تقارير الهيئة المستقلة لحقوق الانسان 2020-2023.

2. كشفت الدراسة من خلال تحليل محتوى تقارير 2020-2023 الصادرة عن الهيئة المستقلة وفقاً لمحور الحقوق السياسية، أن الانقسام السياسي كان سبباً خلف انتهاكات بُعد الاعتقال السياسي والإداري، وبُعد حق حرية الرأي والتعبير، وبُعد حق التجمع السلمي، وبُعد حق تكوين الجمعيات، وبُعد حق تقلد الوظائف العامة، وبُعد حق السفر وعدم المنع منه، ما استوجب انهائه بين الضفة الغربية وقطاع غزة، وإيجاد حكومة واحدة شرعية ترعى الشأن الفلسطيني تنجز مصالحة، وتعالج آثاره التي أرقت الفلسطينيين.

3. كشفت الدراسة من خلال تحليل محتوى تقارير 2020-2023 الصادرة عن الهيئة المستقلة لحقوق الانسان أن بُعد الاعتقالات السياسية في محوري التحليل حصلا على أعلى نسبة من الانتهاكات؛ ففي محور سياسات الاحتلال وإجراءاته، حصل بُعد الاعتقالات السياسية على أعلى نسبة من الانتهاكات 65,2%. وفي محور الحقوق السياسية، حصل بُعد الاعتقالات الساسية على أعلى نسبة من الانتهاكات 46%، ما يدلل أن الاحتلال والانقسام السياسي يشكلان خطراً على الأمن السياسي في الضفة الغربية وقطاع غزة، ويؤثران بشكل سلبي على جوهره.

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.67.2025.847

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (67) أغسطس 2025
Volume (67) August 2025
IJOHSS

4. كشفت الدراسة الضرورة الملحة لإجراء مزيد من الدراسات التي من شأنها تؤسس لحراك بحثي في التجربة العربية وليس الفلسطينية فقط، تسهم في نقض الإرث التقليدي لمفهوم الأمن السياسي؛ حيث يتواجد في العديد من بلدان الجنوب ومنها العربية أفرع أمنية تسمى الأمن السياسي، وهي في الواقع تبتعد كل البعد في السلوك والممارسة عن المقاربات النظرية المعاصرة لمفهوم الأمن السياسي الذي يتخذ من الانسان غايته النهائية في السعادة والرخاء وجعله قادراً على المشاركة السياسية وما ينبثق عنها من ممارسة للحقوق السياسية دون تهديد أو خوف.

التوصيات:

1. أن تكثف الهيئة المستقلة لحقوق الانسان جهودها في رصد انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي، وجمع أكبر عدد ممكن الأدلة التي توثق جرائم الاحتلال الإسرائيلي وتحديداً في قطاع غزة، سيما وأن تقرير 2024 لم يصدر بعد وإنما صدر الملخص التنفيذي الذي يقدم صورة موجزة عن الانتهاكات الإسرائيلية في قطاع غزة والضفة الغربية. وعن الحقوق المنتهكة بهدف تقدم شكوى إلى محكمة الجنايات الدولية، ومحكمة العدل الدولية بحق الاحتلال بسبب تلك الجرائم.
2. أن تنشئ الهيئة المستقلة وحدة تعنى في متابعة تداعيات الانقسام السياسي، وأن تفرد محور خاص في تقريرها السنوي حول تداعياته ذات العلاقة في الحقوق السياسية في الضفة الغربية وقطاع غزة.
3. ان تكثف جهود الباحثين نحو تناول الأمن السياسي بالبحث والدراسة وفق المنظور المعاصر الذي يركز على أمن الانسان واعتباره وحدة التحليل الرئيسية في طريق تمكينه من المشاركة السياسية وممارسة حقوقه السياسية دونما خوف أو تهديد، وأن يتم تجاوز مفهوم الأمن التقليدي الذي عاشته بلدان الجنوب الذي كرس وجود نظم شمولية ودكتاتورية التي جلبت لشعوبها الفقر والظلم والجور، وفشلت في تحقيق متطلبات الأمن الإنساني.
4. إجراء مزيد من الدراسات التي تتناول آثار الانقسام السياسي على أبعاد الأمن الإنساني في السياق الفلسطيني، كون الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة تكبدوا أثمان باهظة بفعل استمراره.
5. إجراء مزيد من الدراسات التي تتناول آثار الاحتلال الاسرائيلي على أبعاد الأمن الإنساني في الأرض المحتلة، سيما وانتهاكاته طالت متطلبات بقاء الانسان على قيد الحياة.

الخاتمة

تعكس نتائج الدراسة عظم الاخطار التي تواجه الأمن السياسي في الضفة الغربية وقطاع غزة، في ظل تداعيات سياسات الاحتلال وإجراءاته مع الانقسام الداخلي، فقد أظهرت الدراسة أن الحاجة إلى الأمن السياسي ليس مجرد ترفاً أو مساحة تؤسس لممارسة المشاركة السياسية أو الحقوق السياسية فقط، بل أنه المتطلب المسبق والمؤسس للاستقرار السياسي، وسفينة تبحر بها الأوطان إلى مسار الازدهار والاستقرار.

وقد تبين من الدراسة وتحليل محتوى تقارير الهيئة المستقلة لحقوق الانسان2020-2023 ، إن سياسات الاحتلال وإجراءاته مَثلت ليس فقط محدداً للأمن السياسي للفلسطينيين، وإنما تهديداً فعلياً هادفاً إلى تقويض وجود الفلسطينيين سياسياً واجتماعياً واقتصادياً وثقافياً على أرضهم وحرمانهم من كل مظاهر السلطة والدولة، كما أن الانقسام أسهم في إضعاف بنية المؤسسات السياسية، وعزز من انتهاك الحريات العامة والحقوق السياسية، وفي ضوء ذلك فإن حماية الأمن السياسي للفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة تستوجب إنهاء الانقسام وبناء الوحدة الوطنية، وايجاد حكومة واحدة تصون الحريات العامة وتعززها، وتصلح ما أفسده الانقسام في منظومة القضاء والمؤسسات العامة التي حلقت في فلك الفصائل والانتماءات السياسية على حساب الوطن وهمومه، وأن تعزز وتضاعف النشاط القانوني والدبلوماسي في التصدي إلى سياسات الاحتلال وإجراءاته، بالشراكة مع مؤسسات المجتمع المدني على المستوى الوطني والإقليمي والدولي، وضمان المشاركة السياسية وتجلياتها باعتبارها أداة لحماية الأمن السياسي وتحصين المجتمع وتقوية مناعته.

وبالرغم من أن هذه الدراسة من عنوانها استكشافية، إلا أنها ستسهم في فتح جدل ونقاش حول الأمن السياسي ودلالاته في التجربة العربية، وتفتح شهية المهتمين والباحثين في بحث أعمق لمحددات الأمن السياسي وسبل حمايته في العديد من البلدان العربية.

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.67.2025.847

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (67) أغسطس 2025
Volume (67) August 2025
IJOHSS

المراجع

1. ابراش، إبراهيم.(1998).علم الاجتماع السياسي، القاهرة: دار الشروق للنشر والتوزيع.
2. البيج، حسين.(2020).المشاركة السياسية –الأهمية -الأنماط – الابعاد، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ط1، (المانيا).
3. جبران، وحيد.(2013).حقوق المواطن، ط2، رام الله: مؤسسة مفتاح.
4. الخزرجي، ثامر كامل.(2004).النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة – دراسة معاصرة في استراتيجية إدارة السلطة، عمان: دار مجدلاوي.
5. دراز، راما، القضية الفلسطينية بين التعريب والتدويل 1918-1948، دار النهضة العربية، ص 199، (بيروت).
6. سعد الله، عمر.(2014).موسوعة القانون الدولي والإنساني المعاصر، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، مجلد 4، ص 28، (الجزائر).
7. صالح، محسن.(2022).القضية الفلسطينية خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصر، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، (بيروت).
8. عرفة، خديجة.(2019).الأمن الإنساني المفهوم والتطبيق في الواقع العربي، جامعة الأمير نايف، ط1، (السعودية).
9. العنزي، سويم.(2010).علم النفس السياسي: قراءة تحليلية نقدية، عمان: اثراء للنشر والتوزيع، ط1، (الأردن)
10. عوض محسن، علاء شلبي، معتز الله عثمان.(2013). دليل التمكين القانون للفقراء، المنظمة العربية لحقوق الانسان، ط1، ص7، (القاهرة).
11. غنيم، عادل.(1980).الحركة الوطنية الفلسطينية من ثورة 1936 حتى الحرب العالمية الثانية، مكتبة الخانجي، (مصر:).
12. مكي، ثروت .(2006).الاعلام والسياسة -وسائل الاتصال والمشاركة السياسية، القاهرة: عالم الكتب، ط1، (مصر).
13. محمود، ميعاري .(2003).الثقافة السياسية في فلسطين: دراسة ميدانية، جامعة بيرزيت، معهد أبو لغد للدراسات الدولية، ط1، (في وسام رفيدي)، ص 28.
14. مصلح، النجار .(2009).الأمن الإنساني من خلال المعرفة والحوار والأمن الإنساني: مفاهيم وقضايا وملامح، المركز الإقليمي للأمن الإنساني، ط1، ص31، (الأردن).
15. علي الدين، هلال.(1993).التعليم والتنشئة السياسية في مصر، في: (كمال منوفي)، ط1، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، ص ص 9-1 ، (مصر)
16. مجلات علمية:
17. ابراش، إبراهيم. (2009). جذور الانقسام الفلسطيني ومخاطره على المشروع الوطني، مجلة الدراسات الفلسطينية، 20، (78)، ص ص 4 – 5.
18. الازعر، خالد.(1994). التعددية السياسية الفلسطينية: نحو رؤية نقدية للبعد الديمقراطي، منجلة الدراسات الفلسطينية، (5)، عدد 30، ص ص 28-1.
19. ثابت ، أحمد. (1992). التعددية السياسية في الوطن العربي - تحول مقيد وآفاق غائمة، مجلة المستقبل العربي، عدد 4.
20. الجبور ،عبد الرحمن. (2020). تأثير الانقسام السياسي الداخلي على بنية المجتمع الفلسطيني في قطاع غزة، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، عدد 2، (1)، ص ص 1-18.
21. الحسن ، بلال. (2010). علامات الطريق في التفاوض الفلسطيني – الإسرائيلي: نهج الاعتدال الذي لم يثمر، مجلة الدراسات الفلسطينية، 48، ص 23.
22. خلف الله ، بهاء. (2023). تداعيات التطبيع العربي الإسرائيلي على القضية الفلسطينية في ظل الانقسام السياسي الفلسطيني، مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث، عدد1، (1)، https://doi.org/10.56989/benkj.v1i1.536

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.67.2025.847

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (67) أغسطس 2025
Volume (67) August 2025
IJOHSS

23. عبد الأمير، حسين. (2019). الأمن الإنساني وعلاقته بالتنمية البشرية وحقوق الانسان، جامعة كربلاء، مجلة اهل البيت عليهم السلام، عدد 24، ص ص 549-532.
24. عمر ، سالم. (2025). آثار الانقسام السياسي وتداعياته على الأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية في ليبيا، جامعة سرت، كلية الاقتصاد، المجلة العلمية لكلية التربية، (4)، عدد 1، ص ص 208-327.
25. فؤاد، هند. (2020). الأمن الإنساني: المفهوم والعلاقات والابعاد، المجلة الجنائية القومية، ، عدد 2، (63)، ص – ص 35-1.
26. كريم رقولي، وبقرار أبوبكر. (2023). الأمن الإنساني – مقاربة معرفية، مجلة طبنه للدراسات العلمية، (6)، عدد 1، ص ص 1797-1780.
27. مرتجى، زكي. (2014). الانقسام وأثره على التنمية في محافظات غزة وسبل التغلب عليه، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، (34)، عدد 1، ص ص 306-267.
28. ميسوم، إلياس، باعلي واسعيد بأحمد. (2021). التأصيل النظري لمفهوم المشاركة السياسية، المجلة الجزائرية للسياسة والأمن، (1) ، عدد1، ص ص 82-106.
29. نجيدة، حسام.(2023). الأبعاد الجديدة لمفهوم الأمن، مجلة العلوم الإدارية والسياسية، عدد 2، ص ص-39 1.
30. هيدان، نوره. (2018). الديموقراطية والتعددية السياسية، مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية، (1) ، عدد 1، ص ص 1-18.
31. أبو حامد، ياسر. (2015). التنشئة السياسية في الجامعات الفلسطينية: دراسة حالة جامعة النجاح الوطنية، (رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، القاهرة).
32. أبو حليقة، سعيد. (1999). تطور الفكر الاجتماعي والمشاركة السياسية في ليبيا، (رسالة ماجستير: معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة).
33. حموم، فريدة. (2004). الأمن الإنساني – مدخل جديد في الدراسة الأمنية، (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية والاعلام، الجزائر)
34. مشري، سلمى. (2019). الأمن السياسي ودوره في مواجهة تحديات الصراع وبناء السلام، (رسالة دكتوراه، جامعة سطيف، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجزائر).
35. ضبع، عامر. (2016). المشاركة السياسية كأداة لترشيد الحكم من منظور أداء النظام السياسي-دراسة حالة: الجزائر-تركيا، (رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، الجزائر).
36. جار الله، شايف. (2006). دور المشاركة السياسية في ترقية حقوق الانسان في اليمن، (رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، الجزائر)
37. تقرير الأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي عنان "نحن الشعوب"، دور الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين ص، (نيورك: 2000).
38. تقرير الهيئة المستقلة لحقوق الانسان - ديوان المظالم، التقرير السنوي الثامن والعشرون 1 كانون الثاني-31 كانون الأول، (فلسطين: 2022).
39. تقرير الهيئة المستقلة لحقوق الانسان – ديوان المظالم، ملخص تنفيذي للتقرير السنوي التاسع العشرون، 1 كانون الثاني-31 كانون الأول، (فلسطين: 2023).
40. تقرير الهيئة المستقلة لحقوق الانسان-ديوان المظالم، التقرير السنوي السابع والعشرون 1 كانون الثاني-31 كانون الأول، (فلسطين: 2021).
41. تقرير الهيئة المستقلة لحقوق الانسان-ديوان المظالم، التقرير السنوي السادس والعشرون 1 كانون الثاني-31 كانون الأول، (فلسطين: 2020).
42. تقرير منظمة العفو الدولية، حالة حقوق الانسان في العالم، أبواب البلدان بالترتيب الابجدي، إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة، (نيويورك: 2025).
43. تقرير منظمة العفو الدولية، حالة حقوق الانسان في العالم، أبواب البلدان بالترتيب الابجدي، إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة، (نيويورك: 2024)

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.67.2025.847

المجلة الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية
International Journal on Humanities and Social Sciences
website:www.ijohss.com
Email:editor@ijohss.com
ISSN: 2415 – 4822
العدد (67) أغسطس 2025
Volume (67) August 2025
IJOHSS

44. رحال ، عمر. (2024). تأثير الانقسامات والاستقطاب الاجتماعي في قدرة الشباب على التغيير، المؤسسة الفلسطينية للتمكين والتنمية. ص ص 1-69. https://www.shams-pal.org/wp-content/uploads/2024/reports/political-divisions-social-polarization-affect-young-%20peoples-ability-change.pdf

45. لمحة عن خطة التنمية المستدامة لعام 2030، المفوضية السامية لحقوق الانسان، تاريخ التصفح 2025/6/5، https://www.ohchr.org/ar/sdgs/about-2030-agenda-sustainable- development

46. الهدف 16: السلام والعدل والمؤسسات القوية، تاريخ التصفح 2025/6/6 ، https://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/peace-justice

47. Bury buzan,(1998).,ole Warner and janp de wilde, Security anewfornwork for anciyysis, Publisher, Lynne reinner, p141,

48. Kanti Bajpai,(August 2000) "Human Security: Concept and Measurement", (Kroc Institute Occasional Paper, No. 19, Notre Dame; Ind.: University of Notre Dame), p 1

49. Milbrathe,l., (1965), Political Participation how and why do people get involved in politics McNally college Publishing company ,n., p20, https://www.un.org/ar/global-issues/human-rights

50. .

51. Ronald Paris(2001): "Human Security: Paradigm Shift or Hot Air?" (International Security, Vol. 26, No. 2), p. 89.

52. UNDP (1994). Human development report 1994: New dimensions of human security. New York. Retrieved May,p 12, (2025).

53. United nation development program(1994) , human development repot, p-p,22-23

54. Verba Sidney,Norman Nil(1990) , American Citizen Participation Study Internet Source , C0mment Stathelp yale University Social

DOI: https://doi.org/10.33193/IJoHSS.67.2025.847